



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

النمذجة القياسية لأسعار الصرف الدينار الجزائري

خلال الفترة 1990-2021

إشراف

أ. خليفة عزي

إعداد

العروم راوية

بدرالدين إسراء

لجنة المناقشة:

رئيساً	أستاذ محاضر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ/.....
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ/عزي خليفة
عضواً	أستاذ محاضر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ/.....

السنة الجامعية 2022/2023

# الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولمَ لا، فلقد ضحّت من أجلي  
ولم تدّخر جهداً في سبيل إسعادي على الدّوام

(أمّي الحبيبة)

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه  
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة

(والدي العزيز)

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة  
كثيرة

أقدّم لكم هذا البحث، وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

راويّة

# الإهداء

إلى روح أبي الغالي الذي توفي قبل أيام قليلة رحمة الله عليه، الذي لم يتهاون  
يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي

(أبي الموقر)

- إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها

(أمي الحبيبة)

- إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي وكانوا خير سندٍ

(إخواني وأخواتي)

- إلى من كان سندا لي طيلة هذا المشوار

(خطيبي الغالي)

- إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري

- إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية

- إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصاً

شكرتكم

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تعظيماً لشأنه

ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع،

نتقدم بجزيل الشكر إلى من حضينا بإشرافه

الأستاذ الدكتور "عزي خليفة"

عرفاناً منا على توجيهاته وتصويباته ودعمه وتوجيهه لنا لإتمام وبناء هذه

المذكرة لتخرج في أبهى حلة علمية.

## الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة أو المحددة لسعر الصرف في الجزائر، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لسعر الصرف، أما بالنسبة للجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستخدام برنامج Eviews12، بهدف قياس الأثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، أسعار النفط، الانفتاح التجاري).

توصلت النتائج الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وهذا ما بينتها العلاقة المعنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي وأسعار النفط كما أظهرت غير معنوية الانفتاح التجاري. بالمقابل وجود علاقة قصيرة الاجل أيضا بحيث ظهرت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، المتغيرات الاقتصادية الكلية، نموذج ARDL .

## The Summary:

The study aims to know the influencing or determining factors of the exchange rate in Algeria, and to achieve this we depend descriptive approach to clarify the theoretical Framework of the exchange rate. As for the applied side, the quantitative approach will be followed through the use of economic measurement tools represented in the Autoregressive distributed lag model (ARDL) using the Eviews12 program, with the aim of measuring the effect and the relationships, between the variables of the study (exchange rate, GDP results, money supply, oil prices, trade openness).

The results showed that there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the study. This is indicated by the significant relationship of all results of the gross domestic product, money supply and oil prices, as shown by the non-significant trade openness. On the

other hand thereis also a short- teim relaship where the error correction coefficient Sign appeared negative and significant

**Keywords** : exchange rate, macroeconomic variables, ARDL model.

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

أ/د

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

06

تمهيد

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

07

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

13

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

18

المطلب الثالث: أنظمة ونظريات سعر الصرف

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

29

المطلب الأول: الدراسات بالعربية

38

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

39

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

40

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف

42 تمهيد

المبحث الأول: تحليل سعر الصرف في الجزائر

43 المطلب الأول: مراحل تطور سياسة سعر الصرف

47 المطلب الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري

المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج لسعر الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2021

50 المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

56 المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

60 المطلب الثالث: تطبيق نموذج الدراسة وفق منهجية ARDL

67 خلاصة الفصل الثاني

69 خاتمة

72 قائمة المراجع

الملاحق

## قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	العنوان	الأشكال
26	أنظمة الصرف وفق تصنيف (FMI) 1978 - 1998	رقم (01)
55	منحنى تكور سعر الصرف في الجزائر 1990 - 2021	رقم (02)
57	اختبار فترات الابطاء المثلي لنموذج ARDL	رقم (03)
63	التوزيع الطبيعي للأخطاء	رقم (04)
66	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM	رقم (05)
66	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي OF SUQUARES CUSUM	رقم (06)
الصفحة	العنوان	الجدول
46	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987 - 1991	رقم (01)
51	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	رقم (02)
54	تطور سعر الصرف في الجزائر 1990 - 2021	رقم (03)
56	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (اختبار ADF)	رقم (04)
58	نتائج إختبار نموذج ARDL	رقم (05)
59	اختبار الحدود وجذر الوحدة	رقم (06)
61	نتائج تقدير معلمات النموذج	رقم (07)

قائمة المحتويات

62	نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)	رقم (08)
64	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	رقم (09)
67	اختبار ثبات التباين للأخطاء	رقم (10)

# مقدمة

### مقدمة:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة، كونه وسيط بين السياسات (السياسة النقدية وسياسة الصرف) والأداء الاقتصادي (النمو وميزان المدفوعات)، ويعد أيضا من المواضيع الاقتصادية الدولية التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المنظرين والباحثين الاقتصاديين، وذلك لتأثيره الكبير على النشاط الاقتصادي من خلال مساهمته في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى.

وبرز اهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري الذي عرفته الجزائر من مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتوازنها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، إرتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية وتذبذب أسعار الصرف إضافة إلى ضعف الإنتاج والإفراط في الإصدار النقدي

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية وعلى انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات. ويؤثر كل ذلك على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على التنمية المحلية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل الوطني.

من خلال الوظائف الحديثة لسعر الصرف نستطيع أن ندرك مدى مساهمته في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية للوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار، وتصحيح الاختلالات الخارجية التي يتعرض لها هذا الاقتصاد، من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## 1- الإشكالية:

بناءً على ما تقدم يمكن طرح مشكلة البحث على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة في بناء النموذج القياسي لسعر الصرف في الجزائر؟

## 2- الأسئلة الفرعية:

وحتى يتم تبسيط هذا الاشكال، قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

- ماهي التطورات التي طرأت على سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاد الجزائري؟
- هل هناك علاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف في الجزائر؟

## 3- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

- هنالك علاقة معنوية بين بعض المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف في الجزائر.
- هنالك العديد من المتغيرات التي لها تأثير على أسعار الصرف.

## 4- أهمية الدراسة:

تكمن في أن الإستقرار الإقتصادي لأي بلد يرتبط بسعر الصرف الذي يعتبر أداة هامة لعملية التبادل الدولي، معرفة أهم أنظمة سعر الصرف في العالم، والتعرف على العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه وربط هذا الأثر بتغيرات سعر الصرف في الجزائر، والمساهمة في تحديد السعر الأمثل لسعر الصرف في الاقتصاد، بجانب الأهمية العلمية للدراسة.

## 5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح النظم المختلفة لسعر الصرف.
- التعرف على العوامل المؤثرة على سعر الصرف.
- تسليط الضوء على خطوات انتقال الدينار الجزائري من نظام الثبیت إلى نظام التعويم المدار.
- العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والعوامل المؤثرة فيه في الإقتصاد الجزائري.

**6- أسباب اختيار الموضوع:**

- الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والعوامل المؤثرة في الإقتصاديات الدولية.
- الرغبة في دراسة الموضوع.
- طبيعة التخصص.

**7- حدود الدراسة:**

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** يتمثل في دراسة محددات سعر الصرف للدينار الجزائري.
- **الحدود المكانية:** تدور الدراسة حول الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** حددت فترة الدراسة من 1990 الى 2021.

**8- منهج الدراسة :**

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لسعر الصرف، أما الجانب التطبيقي سيتم إتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج ARDL ببرنامج Eviews12 بمهدف قياس الأثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

**9- هيكل الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، تقتضي الضرورة أن نتناول الموضوع في فصلين، وكانا على النحو التالي:

فقد تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا. أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الإقتصادية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021. حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تحليل سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان فيه نمذجة قياسية لسعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2021.

# الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

## تمهيد الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف عنصراً أساسياً في الاقتصاد الوطني والدولي حضي باهتمام كبير من طرف العديد من الاقتصاديين والمفكرين خاصة في الفكر المالي الحديث ويعتبر أيضاً مقياساً هاماً لحجم التبادلات، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول. وقد أصبح يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظراً للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، بحيث تطور سعر الصرف من مفهوم بسيط كمقياس للمقايضة إلى نظام كامل أساسه سعر الصرف، يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز الجانب النظري للدراسة من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول أسعار الصرف وأنواعها وكذا النظريات المفسرة لها، والأنظمة المتعلقة بها، إضافة إلى العوامل المؤثرة في سعر الصرف. مع الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة في هذا المجال التي تطرقت إلى هذا الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها.

## المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لسعر الصرف والعوامل التي تؤثر في سعر الصرف.

## المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

سنتطرق في هذا المطلب للمفاهيم العامة لسعر الصرف، أنواعه، ووظائفه، والعوامل التي تؤثر فيه.

## أولاً: مفهوم سعر الصرف:

عند التعامل بين الدول فإنه لا بد من نظام يقوم بتحويل العملات الوطنية من بعضها إلى بعضها الآخر وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها النقود التي يدفع بها. وعليه فإن المبادلات الدولية تستلزم دائماً إجراء مقارنة بين عملات البلدان أطراف التبادل، وهذه المقارنة تعتبر جوهر عملية الصرف الأجنبي، وفي غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية، من كان الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، والتي تعتبر جوهر عملية صرف العملات.

## اختلفت المصادر في صياغة تعريف واحد لسعر الصرف، إلا أنها اتفقت في كونه:

"يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف".<sup>1</sup>

كما يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بصيغة عملة أخرى أو مقابل العملات الأخرى فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.<sup>2</sup>

هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها، وتتغير أسعار الصرف يومياً استجابة

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2018، ص16.

<sup>2</sup> وفاء بومدين، محمد خميسي بن رجم، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص344.

لتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف. وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي<sup>1</sup>:

- العملية : و هي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.

- المكان : يقصد به سوق الصرف.

- الهدف : هو تسوية المدفوعات الدولية.

- السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

ثانيا: أنواع سعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالاتي:

### 1. سعر الصرف الاسمي:

يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمننا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهذا السعر الاسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بمد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات (المعلنة) بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.<sup>2</sup>

وعليه يمكن تقسيم سعر الصرف الإسمي إلى:

<sup>1</sup> سلمى دوحة ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015، ص4.  
<sup>2</sup> بلال بولطيف ، رحالي بلقاسم، دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد16، العدد01، 2022، ص445.

- سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

-سعر صرف موازي: و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.<sup>1</sup>

## 2. سعر الصرف الحقيقي:<sup>2</sup>

سعر الصرف الحقيقي يمثل التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين. وسعر الصرف الاسمي كما أسلفنا هو سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية، وتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطينا مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات (أي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤه بوحدة واحدة من النقد المحلي). يمكن حساب أسعار الصرف الحقيقية من خلال المعادلة التالية:

$$Re = (pf/pd)e$$

وتشير الرموز إلى الآتي:

Re : سعر الصرف الحقيقي.

e : سعر الصرف الاسمي.

pf : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

pd : مستوى الأسعار المحلية

إذ يعد سعر الصرف انعكاساً للتغيرات في مستويات الأسعار في كلا البلدين، فارتفاع قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1% مثلاً مع بقاء الأسعار النقدية (الاسمية) ثابتة محلياً وخارجياً يجعل البضائع الأردنية أقل منافسة من البضائع الأجنبية. ولكن إذا ارتفعت في نفس الوقت أسعار البضائع الأجنبية بنسبة 2% مثلاً، فإن الصادرات الجزائرية تصبح في مركز تنافسي أفضل (أرخص من البضائع الأجنبية) وبالتالي عندما يكون

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء علالي و كلثوم خروبي، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة (2008-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2019، ص5.

<sup>2</sup> رياض أيوب خروبي، أثر تقلبات سعر الصرف على سعر السهم دراسة حالة شركة أناضول- بورصة اسطنبول 2018/02/22 إلى 2018/08/31، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية واقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2019، ص04.

التضخم الحالي أعلى من معدل التضخم الأجنبي ، فإنه يقلل من قدرة صادرات الاقتصاد المحلي على المنافسة في الأسواق الدولية وفي نفس الوقت يجعل مستوردات الاقتصاد المحلي أكثر جاذبية بسبب رخصتها النسبي.

### 3 . سعر الصرف الفعلي الاسمي:

وهو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات. ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل: Hirsch و Higgins سنة 1973 والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل، بالإضافة إلى أعمال كل من Artus و Rhomberg سنة 1973، حيث يقيس هذا المؤشر تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة.

فهو بذلك يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسمة من العملات في فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر الأسير للأرقام القياسية.

ويعتبر نموذج سعر الصرف المتعدد (Multilateral Exchange Rate Model MERM) من بين أهم تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي والذي يعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة، وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاثة عناصر ينبغي الإحاطة بها لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه وهي:

- درجة التكيف في التكاليف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف.

- مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية.

- سياسات إدارة الطلب الكمي المتبعة من قبل السلطات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ظريفة سلايمنية، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص ص: 07،06.

## 4 . سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يقصد به نسبة سعر لسلعة العملة الوطنية محليا إلى سعر السلعة عالميا بذات العملة، ويعبر هذا النوع من أنواع أسعار الصرف عن العلاقة العكسية بين القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وسعر الصرف الحقيقي الذي يتأثر بتلك القدرة ويرتبط معها بعلاقة عكسية، فعلى سبيل المثال فإن أي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد ، ومقابل ذلك فإن أي انخفاض في سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للاقتصاد ، وهذا فإن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن عدد من الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويسهل مهمة اتخاذ قرارات اقتصادية. وفي ضوء ما تقدم فإننا نلخص إلى أن هناك أنواع عدة من أسعار الصرف أهمها سعر الصرف الاسمي الذي ينقسم هو الآخر إلى نوعين الأول رسمي تتحكم فيه السلطات المالية والنقدية للدولة، والثاني يتم تحديده تبعا لقوى العرض والطلب على وفق آليات السوق في لحظة زمنية معينة، أما النوع الآخر لأسعار الصرف فهو سعر الصرف الحقيقي وهو الأكثر شيوعا، إذ يعبر هذا النوع من أنواع أسعار الصرف عن القوة الشرائية للنقود مع مراعاته لتفاوتات التضخم بين الدول الداخلة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وما يتمخض عن تلك العلاقات من تعاملات تجارية.<sup>1</sup>

## 5 . أسعار الصرف المتقاطعة:

يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العمليتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الاسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، وكذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار.

## 6 . سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني\* هو ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف

<sup>1</sup> كريم حمود فرج، عبد القادر نايف، خيارات ممكنة في إدارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر، العدد31، الفصل الثاني، سنة 2015، ص211.

التوازي مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

### ثالثا: وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة وظائف، سنوجزها كالآتي:

#### - الوظيفة القياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.<sup>2</sup>

#### - الوظيفة التطويرية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها باستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.<sup>3</sup>

#### - الوظيفة التوزيعية:

إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي، ويتم ذلك من خلال ممارسة النشاط التجاري الدولي، فعن طريقة يتمكن سعر الصرف من إعادة توزيع الدخل القومي والثروات القومية ما بين دول العالم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، 2018، ص 164.

<sup>2</sup> البشير المراهي، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، بوهان، 2016/2015، ص 12.

<sup>3</sup> علاء الدين عماري وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 22.

<sup>4</sup> صابر بن عدنان والي، إيمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق: حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 08، العدد 35، 2020، ص 113.

## المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة، ذلك لأن سعر الصرف يعتبر مؤشر اقتصادي يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وغيرها، لان الاقتصاد هو علم اجتماعي يتأثر بمختلف الاحداث ويستجيب لها، وعليه فإن سعر الصرف لا يشذ في ذلك بقية المتغيرات المكونة للفعاليات الاقتصادية، ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية:

## الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف :

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

## 1- معدلات التضخم:

هناك تأثير متبادل بين سعر الصرف ومستوى الأسعار، بمعنى أن سعر الصرف يؤثر بدرجة أو بأخرى في مستوى الأسعار، كما أن مستوى الأسعار بها يؤثر بدرجة أو أخرى على سعر الصرف، هذا وتعدد الطرق التي يمارس التضخم تأثيره على سعر الصرف، فمن ناحية يؤدي التضخم إلى إضعاف القدرة التصديرية للدولة، وذلك لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار الصادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي التأثير على سعر الصرف بالسلب، ومن ناحية أخرى، فإن التضخم يؤثر في ثقة المواطنين والأجانب في العملة الوطنية، ونتيجة لذلك تفقد العملة الوطنية وظيفتها كمخزن للقيمة، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملات الأجنبية مما يعمل على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

تؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.<sup>2</sup>

فمثلا حينما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10 % في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على

<sup>1</sup> منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 47، العدد 04، جامعة سوهاج، 2017/10/12، ص511.  
<sup>2</sup> سلمى، دوحة مرجع سبق ذكره، ص42.

العملات الأجنبية وأيضاً ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

## 2- المعروض النقدي:

يرى الكلاسيك ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة والاتجاه، كما أكدت المدرسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي يتصورها الكلاسيك.<sup>2</sup> وما يفسر صحة هذه العلاقة هو وجود عاملين أساسيين هما<sup>3</sup>:

**تغيرات الإنتاج:** والتي تعد متغيراً مستقلاً ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريباً.

**تغيرات كمية النقود:** والتي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى مداخيلهم والتي تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي وكذا تكلفة الاحتفاظ بالنقود.

## 3- تأثير سعر الصرف بمرونة الصادرات والواردات:<sup>4</sup>

لا ريب في أن سعر الصرف قد يتأثر من خلال تفاوت مرونة الطلب على الصادرات، وكذا مرونة الطلب على الواردات، وذلك في حالة كون أحدهما أكبر من الأخرى.

**أولاً: التأثير من خلال مرونة الطلب على الواردات:** إذا كانت مرونة الواردات كبيرة مع ثبات مرونة الصادرات، فإن "الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعاره". وبذلك يتغير سعر الصرف بمعامل الحدار طردي مع معامل مرونة الطلب على الواردات، وذلك بحسب النظرية الاقتصادية والمنطق

<sup>1</sup> عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص17.

<sup>2</sup> البشير المراهي، تحليل مرجع سبق ذكره، ص29.

<sup>3</sup> ياسمينه معمر، نور الهدى، قويزي دراسة قياسية لسلوك سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة ARFIMA، طلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2016، ص24.

<sup>4</sup> شريف غياط، جمال مساعدية، مدى تأثير سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017)، مجلد(7)، العدد(2)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد، جامعة 8ماي 1945، بقالمة، الجزائر، 2021، ص56.

الاقتصادي. وهذا يعني أنه في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الواردات، فإنه يرتفع معدل سعر الصرف. أما في حالة انخفاض مرونة الطلب على الواردات فينخفض معدل سعر الصرف.

**ثانياً: التأثير من خلال مرونة الطلب على الصادرات:** إذا كانت مرونة الصادرات كبيرة مع ثبات مرونة الواردات، فإن ذلك يدل على أنه بمجرد ارتفاع أسعار الصادرات فإنه يقل الطلب عليها وتكون غير مستقرة، وذلك ما يدعو إلى العزوف عن طلب هذه الصادرات، ومن ثم يتغير سعر الصرف بمعامل انحدار عكسي مع معامل مرونة الطلب على الصادرات طبقاً للنظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي. بمعنى أنه في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات ينخفض معدل سعر الصرف، وفي حالة انخفاض مرونة الطلب على الصادرات يرتفع معدل سعر الصرف.

#### 4- الموازنة العامة:

إن للموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.<sup>1</sup>

#### 5- أسعار الفائدة:

إن حركة رؤوس الأموال، و الأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، و بالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.<sup>2</sup> وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص8.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء علالي، كلثوم خروبي، مرجع سبق ذكره، ص8.

<sup>3</sup> عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

## الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف ونشير منها إلى:

### 1- الاضطرابات والحروب:<sup>1</sup>

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الجروب الداخلية والخارجية. والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الانفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها الى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة، على موارد الصرف الأجنبي وتقيّد استعماله لخدمة الحرب، وشواهد الحروب والاضطرابات كثيرة، فقد تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان أبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.

### 2- الاشاعات والاخبار:<sup>2</sup>

تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي صحيحة كانت أو غير ذلك، فتصدر أحيانا إشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما فيحدث تأثير خلال وقت قصير، ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها. ولكون سعر الصرف يعتمد على بعض المتغيرات الاقتصادية التي يمكن متابعتها من خلال الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة أو عرض النقد، فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة أو بالبيئة الاقتصادية عموماً كما يتأثر بأخبار الأحداث السياسية والحروب، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات بحسب قوة تجاوب السوق معها، فقد يكون حساسا قويا أحيانا كما قد يكون ضعيفا في أخرى بسبب اختلاف استجابة المتعاملين.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص81-82.

<sup>2</sup> عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية ودولية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2016، ص9.

3- خبرة المتعاملين واطواعهم:<sup>1</sup>

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهارتهم وخبراتهم بالسوق واحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو ابقائها على ما هي عليه، وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلاً على ان أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب اقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إذا كانت قليلة.

## 4- الخبرة في أسواق المال:

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالوضعيات التي يتخذها المتعاملون أو بالوضعيات التي يرغبون باتخاذها.<sup>2</sup>

خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص 83.

<sup>2</sup> ظريفة سلايمية، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

<sup>3</sup> عبد القادر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

## المطلب الثالث: أنظمة ونظريات سعر الصرف

سنتطرق في هذا المطلب للإجابة على السؤال كيف يتحدد سعر الصرف؟ أي التحدث عن نظم أسعار الصرف ونظرياته.

## الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف:

يشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف، ويعبر عن تلك القواعد والأسس التي تحكم تدخل السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف أو الدفاع عنه، ويسمى سعر الصرف الاسمي، حيث تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انخيار نظام بريتنو نوودز عام، 1971 فتميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية في كما البلدان الأوروبية، أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية. ويمكن إيجازها فيما يلي:

## أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابتاً، يتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهبياً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلعة من عملات رئيسية أو مادة أولية.<sup>1</sup>

## 1-1 أنواع أنظمة سعر الصرف الثابت:

## أ. الدولار:

وفيه تختفي العملة الوطنية تماماً، حيث يتم تداول عملة بلد آخر باعتبارها العملة القانونية (الدولرة الرسمية) أو الدولرة الكاملة والتي يفقد فيها البنك المركزي سلطته في إصدار النقود وبالتالي يفقد دوره في تمويل عجز الموازنة، وكذلك دوره كمقرض الملاذ الأخير أي أن البلد لا يتمتع بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية في ظل الدولرة الكاملة، والتي تختلف عن الدولرة الجزئية التي تظهر نتيجة اهتزاز ثقة الأفراد في عملتهم المحلية مع انخفاض في قوتها الشرائية، بما يدفعهم نحو حيازة العملة الأجنبية من الدولار و استخدامها كمستودع للقيمة إلى جانب استخدامها وسيط للتبادل في المعاملات الخارجية، حيث يتم تداول العملة الأجنبية بجانب عملة البلد الأصلية، ولذلك فإن

<sup>1</sup> البشير المراحي، مرجع سبق ذكره، ص24.

الدولة تكون في حالة إذا كانت نسبة الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية : عرض النقود بالمفهوم الواسع تقارب %30.<sup>1</sup>

### ب. مجلس العملة:

هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية. ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية، كالرقابة النقدية والمقرض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الاستثنائية. غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي، حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العمل.<sup>2</sup>

### ج. الاتحاد النقدي:

يعتبر هذا النظام هو الأكثر جماد بسبب عدم إمكانية الدولة تحديد سعر التبادل الخاص بها، بل السياسة النقدية المسيرة من طرف البنك المركزي للاتحاد هو الذي يحدد سعر التبادل مقابل العملات الأجنبية الذي يسير وفقه كل الدول الأعضاء في الاتحاد.<sup>3</sup>

في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من الدول عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق المركزي الأوروبي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هند محمد عبد الحميد الدناصوري، الاحتياطي النقدي الأجنبي كمحدد أساسي في اختيار نظم سعر الصرف في مصر في الفترة 1990-2020، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13 العدد 02، أبريل 2022، ص223.

<sup>2</sup> عبد القادر مراد، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>3</sup> محمد امين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011، ص62.

<sup>4</sup> زهرة سيدا عمر، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2018، ص21.

1-2 إيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت:<sup>1</sup>

## أ. الإيجابيات:

إن اعتماد نظام صرف ثابت يقدم الفوائد التالية:

- إعطاء ثقة بالعملة الوطنية لكونها مربوطة بعملة أخرى قوية أو بسلة عملات.

- يسمح نظام الصرف الثابت بتفادي التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف التي عادة ما تكون لها عواقب سلبية، وذلك بالتدخل الدائم للبنك المركزي في أسواق الصرف شراء أو بيعاً للعملة المحلية أو العملة الأجنبية حتى يبقى سعر الصرف للعملة الوطنية محافظاً على قيمته المحددة أو لا يتجاوز الهامش المحدد.

درجة الخطر تميل إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعقود المالية والتجارية، فهو يعطي نوعاً من الضمان للمصدرين والمستوردين لإبرام صفقات أو عقود على المدى الطويل والمتوسط ضد مخاطر تقلب أسعار الصرف، فقد ساهم في زيادة وتطور نمو وتيرة التجارة الدولية بصفة كبيرة حتى نهاية الستينات .

- انخفاض تكاليف المبادلات أو التحويلات (coûts de transaction) بالنسبة للاستثمار والعمليات التجارية الدولية فالمستثمرين والمتعاملون الاقتصاديون ليسوا بحاجة إلى التغطية ضد مخاطر الصرف.

- يسمح بتحقيق معدل منخفض للتضخم خاصة إذا تم ربط العملة المحلية بعملة دولية لها نسبة تضخم منخفضة وعلى الدولة إتباع سياسات نقدية وضريبية انكماشية.

## ب. السلبيات:

- اعتماد نظام الصرف الثابت له كذلك نتائج سلبية أهمها: خسارة استقلالية السياسة النقدية فالدولة تصبح خاضعة للسياسة النقدية للدولة صاحبة العملة المرجعية، وتفقد السلطات النقدية التحكم في أسعار الفائدة للتأثير على الاقتصاد الوطني.

- في ظل هذا النظام يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة من أجل التدخل لحماية والحفاظ على قيمة تعادل العملة المثبتة الحفاظ على قيمة تعادل ثابتة للعملة قد لا يعكس غالباً الواقع الاقتصادي وبالتالي تكون الدولة المتبعية لنظام الصرف الثابت معرضة لأزمات نقدية.

<sup>1</sup> حسين برياطي ، محمد زيدان ، خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 10، العدد 02، 2016، صص 39-40.

## ثانيا: نظام سعر الصرف الوسيط:

فيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني.<sup>1</sup>

## 1-2 الربط بسلة العملات:

إن أهم ما يميز هذا النظام هو مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في البلد من أجل مواجهة عملات شركائه التجاريين الثنائيين في التجارة والأثر غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى على قدرته التنافسية في الأسواق، بالإضافة إلى أنه يقلص إلى حد ما من تقلبات أسعار الصرف. ففي هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة، بحيث يعمل على قيام السلطات بتحديد سعر الصرف من خلال معالجة ومزج التوازنات بين مختلف العملات التي تكون غير ظاهرة.<sup>2</sup>

## 2-2 نظام الربط الزاحف:

عُدل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين، وغيرها من المؤشرات. ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائيا لاستبعاد أثر التضخم (على أساس استرجاعي)، أو تحديده بسعر صرف ثابت معلن سلفا و/ أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة (على أساس استشرافي). ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص44.

<sup>2</sup> شهيناز بدرابي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، نظام ل.م.د في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص 31.

<sup>3</sup> روبا دوتاغوبتا وغيلدا فرنانديز، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وأي سرعة؟، صندوق النقد الدولي، 2006، ص03.

## 3-2 أنظمة المجال الزاحفة:

سعر الصرف للعللة في هذا النظام يحتفظ به داخل الهوامش العائمة من ناحية ومن ناحية أخرى يصحح سعر الصرف المركزي دوريا بالنسبة إلى سعر الصرف الثابت يعلن عنه مسبقا استجابة بمؤشرات اقتصادية متفق عليها كالتضخم بطريقة تمكن السوق من تحديد مسار سعر الصرف. في هذه الحالة تكون درجة المرونة في سعر الصرف دالة لاتساع نطاق التقلب وتكون النطاقات إما متسقة حول السعر المركزي الزاحف أو تتسع تدريجيا بغير اتساق بين الحدين الأقصى والأدنى حيث يكون مجال التعويم أكثر سعة (15% حول السعر المركزي).<sup>1</sup>

## 4-2 المنطقة المستهدفة:

وفي إطار هذا النظام يسمح بتداول عملة دولة أخرى محليا، كالدولار الأمريكي مثال أو الانضمام إلى الاتحاد النقدي الذي يصدر عملة واحدة لكل الدول الأعضاء، وهو نظام تطبقه 38 دولة.<sup>2</sup>

يستخدم هذا النظام من أجل الحد من تقلبات سعر الصرف، حيث تتدخل فيه السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي ويمكن التمييز بين حالتين: **أ- الحالة الأولى:** يمكن لسعر الصرف أن يتحرك بحرية داخل الهامش (قيم ما بعد الفاصلة) إلا أنه في حالة ما إذا وصل هذا السعر حد أعلى أو أدنى من الهامش المعلن تتدخل السلطة النقدية فورا لإرجاعه إلى داخل الهوامش المعلن عنها من جديد.

**ب- الحالة الثانية:** يستلزم التدخل من قبل السلطة في حالة الهوامش الداخلية بحيث لا يمكن السعر الصرف أن يصل إلى طرفي الهامش من جانبي سعر التعادل ومثال ذلك نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 21% و 15% فإذا اقترب المعدل ووصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات كما هو الحال بالنسبة لنظام الصرف الثابت.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ياسمينة معمر ، نور الهدى قويزي ، دراسة قياسية لسلوك سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة ARFIMA، طلبة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2016، ص31.

<sup>2</sup> البشير المرابي، مرجع سبق ذكره، ص27.

<sup>3</sup> شمس الدين مزيان ، قياس وتقييم محددات سعر الصرف لدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2021، ص33.

2-5 مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الوسيط:<sup>1</sup>

## أ. المزايا:

- الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة، إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن أنظمة الصرف الوسيطة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية.

- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابتة حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

## ب. العيوب:

- قصد الاستفادة من إيجابيات هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحددة من طرف السلطة النقدية للبلد.
- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جداً من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.

## ثالثاً: نظام سعر الصرف المرن:

يعتبر "Flexible Exchange Rate Regime" أنظمة سعر الصرف المرنة الاقتصادي "Friedman. M من مؤيدي نظام الصرف المرن فهو يعتقد بأن هذا النظام يتفوق على النظام الثابت، فهذا النوع من الأنظمة، يتقلب فيه سعر الصرف بدرجة أكبر مقارنة بالأنواع السابقة، بحيث

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 56

أن السلطات النقدية الممثلة من طرف البنك المركزي تتّرك قوى السوق لتحديد سعر صرف عملتها المحلية وبمعنى آخر تتّك العملة عائمة حتى تجد سعر صرفها في سوق الصرف التنافسي والحر.<sup>1</sup>

### 1-3 التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب على العملة في السوق دون تدخل من طرف السلطات النقدية. إلا بشكل متكرر بما يحول دون التقلبات غير المقبولة. من دون السعي لتحديد مستوى معين لسعر الصرف.<sup>2</sup>

### 2-3 التعويم المدار:

ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية ويُتبع هذا الشكل من التعويم في بعض البلدان الرأسمالية ومجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك السويسري أو بسلة من العملات.<sup>3</sup>

### 3-3 مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن:<sup>4</sup>

#### أ. المزايا:

- يسهّل تطبيق نظام الصرف المرن لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف فهو يتحدد بظروف اقتصادية محرّكة للسوق.
- هذا النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف ويعطي الحرية المطلقة والاستقلالية في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.

<sup>1</sup> محمد طويطو، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة 1980-2018، les cahiers du CREAD، المجلد 35، العدد 02، 2019، ص 107.

<sup>2</sup> الأستاذ الغابد، أنظمة الصرف، إدارة مالية، <https://www.univ-constantine2.dz/facsecsg/wp-content/uploads/sites/8/Labgestfin04.pdf>، ص 04.

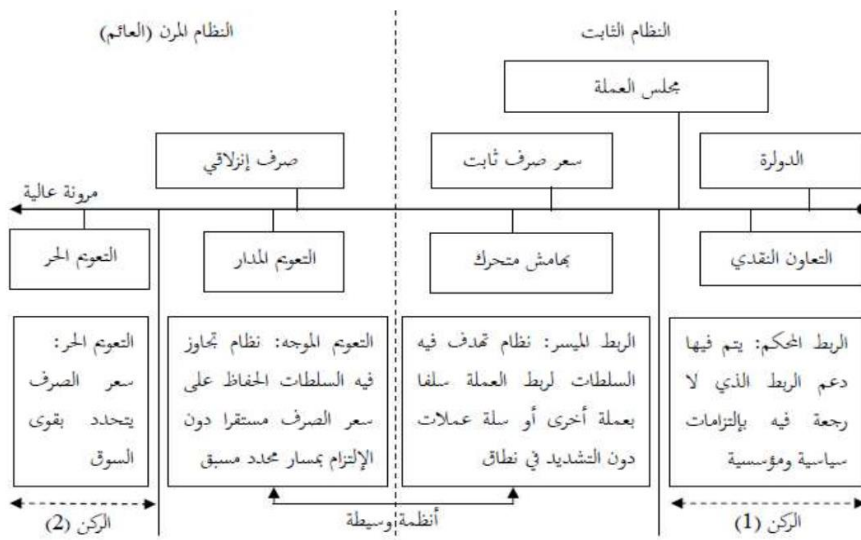
<sup>3</sup> عبد الرحمان علي الجيلالي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، سبتمبر 2015، ص ص 10-11.

<sup>4</sup> زهرة سيدا عمر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ب. العيوب:

- التقلبات في قيمة العملة المحلية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.
- يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار عملات الدول.
- إن تذبذب أسعار الصرف يومياً يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلاً بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.

الشكل (01): أنظمة الصرف وفق تصنيف (FMI) 1978-1998



المصدر: عبد الوهاب زنقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الفرع الثاني: نظريات سعر الصرف

باعتبار أن سعر الصرف يصنف من بين أهم الأسعار في الاقتصاد المفتوح قام العديد من الاقتصاديين بإيجاد نظريات متعددة مختلفة لكل منها مبدأ تقوم عليه في طريقة تحديدها لسعر الصرف المناسب، ولذلك سنحاول التطرق إلى أهم النظريات التي وجدت من أجل تحديد سعر الصرف.

**1- نظرية التعادل القوة الشرائية:**

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد تخلت عن قاعدة الذهب خلال فترة الحرب، مما أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.<sup>1</sup>

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.<sup>2</sup>

**2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأجنبية، وتعمل على توضيح تعادل الفرق بين أسعار الصرف الآجلة والعاجلة مع الفرق بين أسعار الفائدة على هذه العملات، ويقصد بسعر الصرف الآجل "سعر متفق عليه اليوم لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق معين"، أما سعر الصرف العاجل "سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال". أن تغير معدل الفائدة له تأثير على طلب الأصول المالية الأجنبية التي بدورها تؤثر على تغير سعر الصرف.<sup>3</sup>

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول حيث معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.

**3- نظرية كفاءة السوق:**

<sup>1</sup> أبو بكر البشير حسين علي، أثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان "2005-2014م"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد التطبيقي، 2015، ص 25.

<sup>2</sup> دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>3</sup> مبارك الكوط، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2020، ص 24.

يعني بهذا الأسواق تلك التي يكون كفاءة بتسهيل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية من خلال توفير لهم المعلومات الكاملة للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، وسواء تعلق الأمر بالمعلومة الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز وفائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم.<sup>1</sup> وبالتالي وحسب نظرية كفاءة السوق فإن:<sup>2</sup>

- كل معلومة جديدة تنعكس مباشرة على سعر الصرف الآني والآجل.
- تكاليف المعاملات تكاد تكون معدومة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
  - التسعير الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.
- إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعد اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبار التجيدي وديفي) على التوالي في 1976-1975م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرنيوماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.<sup>3</sup>

### 1- نظرية الأرصد:

حسب هذه النظرية فإن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير فإذا حقق ميزان المدفوعات للدولة فائض فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، وأما عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

وتتميز هذه النظرية بالتعقيد، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية النسبية، كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص44.

<sup>2</sup> سهام مانع، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه، الطور الثالث (ل.م.د)، شعبة علوم تسيير، تخصص إدارة مصرفية، 2018-2019، ص89.

<sup>3</sup> دحو بن عبيزة، مرجع سبق ذكره، ص56.

<sup>4</sup> أبو بكر حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص26.

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها وصادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجي للعملة.<sup>1</sup>

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> اليامنة الداوي ، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر) للفترة 1990-2014، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص10.

<sup>2</sup> سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص39.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الدليل أو الموجه للباحث في المجال العلمي، لأنها توفر الخلفية العلمية وتكشف عن جذور المشكلة حول موضوع البحث، مما يساعد الباحث في رسم وتحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة تساهم في إثراء البحث العلمي. يشمل هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والمنقسمة على مطلبين، المطلب الأول يخص الدراسات باللغة العربية، أم المطلب الثاني فيشمل الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت نفس الموضوع أو جانب من جوانبه.

## المطلب الأول: الدراسات العربية

يشمل هذا المطلب الدراسات باللغة العربية، حيث قسمناها إلى المذكرات والرسائل الجامعية، والمجلات

**1- دراسة داودي وغطاس (2016)<sup>1</sup>**، حيث هدفت دراستهما إلى بناء نموذج لأهم محددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، باستعمال نماذج VAR من خلال اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية، وقد بينت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لكل من الانفاق العمومي وسعر البترول والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وتأثير السلبي لكل من التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، وهناك من المتغيرات التي لم تظهر أي تفسير معنوي.

**2- دراسة طباش وشطباني (2016)<sup>2</sup>**، حيث هدفت دراستهما إلى قياس سعر الصرف، إضافة إلى تقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1993-2014. اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على المعايير الاقتصادية واستخدم منهج القياس الاقتصادي. أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن: سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي ب 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف ب 0.295% وزيادة معدل التبادل التجاري ب 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف ب 0.301%.

**3- بوصبيح صالح وبن علي (2021)<sup>3</sup>**، هدفت دراستهما إلى العوامل المؤثرة في تقلبات سعر صرف العملة وأي هذه العوامل أكثر تأثيراً من غيرها في تقلبات سعر العملات اخذين في ذلك الدينار الجزائري كدراسة حالة

<sup>1</sup> داودي محمد، غطاس عبد الغفار، محددات سعر صرف الدينار الجزائري (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2011)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية، المجلد 2، العدد 1، 2016.

<sup>2</sup> جمال طباش، سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلد 6، العدد 11، 2016.

<sup>3</sup> رحيمة بوصبيح صالح، عبد المؤمن بن علي، لبزة هشام، محددات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2017، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، 2021.

للفترة (1990-2017) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. وتوصلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما بينته العلاقة المعنوية لكل من GDP وIMP وINF كما أظهرت غير معنوية ال M2 و EXP، بالمقابل وجود علاقة قصيرة الاجل أيضا وهو ما أكدته معادلة UECM حيث أظهرت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية.

**4- مراد (2010 - 2011)<sup>1</sup>**، هدفت الدراسة إلى تحديد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة. يعد سعر الصرف ضمن السياسة الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة معينة، تأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، وهناك عوامل غير اقتصادية كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات، يؤدي استقرار سعر الصرف إلى تخفيض تكاليف الاستقرار الاقتصادي وتدنيه التكاليف التي يتحملها المجتمع. كما أشارت أيضا إلى أن هناك علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل والمستوى العام للأسعار، وهو المتغير الوحيد الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري.

**5- عتو وتواتي (2018)<sup>2</sup>**، هدفت دراستهم إلى تحديد أهم المتغيرات المفسرة لسعر صرف الدينار الجزائري على طول فترة تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2011، اعتمادا على نموذج تصحيح الخطأ الذي ساعد على التوصل إلى مدى تأثير كل متغير على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في كل من المدى القصير وال المدى الطويل.

**6- براق وبغداد (2015)<sup>3</sup>**، تتمحور هذه الورقة حول إمكانية إيجاد محددات رئيسية لسعر الصرف استنادا إلى النظريات الاقتصادية، في هذا الإطار يمكننا صياغة نموذج قياسي عام بناء لما توفر لنا من معطيات إحصائية واقتصادية، واختيار أحسن نموذج ممكن استخدامه لأغراض تحليل السياسة الاقتصادية وكذا يمكن للحاجة التنبؤ باتجاهات أسعار الصرف المستقبلية.

<sup>1</sup> عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر 2010-2011.

<sup>2</sup> عتو الشارف، تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف التوازني- دراسة قياسية لسعر صرف الدينار الجزائري، المجلد 03، العدد 01، 2018.

<sup>3</sup> محمد براق، بغداد بنين، النمذجة القياسية لسعر الصرف (الاقتصاد الجزائري نموذجا 1980-2013)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 02، 2015.

**7- بوزيدي وطالب (2017)<sup>1</sup>**، هدفت هذه الورقة إلى دراسة علاقة الطويلة المدى بين سعر الفائدة، والعرض النقدي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1994-2016 ويستند هذا التحليل إلى طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS الذي قدمه كل من (Phillips and Hansen, 1990)، كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي وكل من سعر الفائدة ومختلف متغيرات الدراسة، كما أظهرت تأثيراً سلبياً لعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل.

**8- مولاي (2005)<sup>2</sup>**، هدفت الدراسة إلى أن الشروط التي تستوجبها عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية من أجل الرفع من الصادرات والتخفيض من الواردات، غير متوفرة في معظم بلدان العالم الثالث، من بينها الجزائر وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى صلابته أو على الأقل ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة، في وقت وجيز، كما أن الجزء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها، حتى ولو ارتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية، والسبب في ذلك راجع إلى كونها سلعا غذائية ضرورية ولسلعا وسيطيه وإنتاجية تستدعي ضرورة استخدامها في عمليات الإنتاج.

إن سعر الصرف يلعب دوراً هاماً في تحقيق هذه النقاط، لذا لا بد أن يكون في مستواه الأمثل (الحقيقي) الذي أصبح يقترب منه السعر الرسمي وبالتالي للمحافظة على استقرار قيمة الدينار، يجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض ورفع مستوى احتياطات الصرف. رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك عن طريق تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال لأجل امتصاص الكتلة النقدية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

**9- غياط ومساعدية (2021)<sup>3</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى سعر الصرف والإحاطة بواقع الصادرات والواردات الجزائرية والتقلبات التي طرأت عليها خلال الفترة (1988-2017) وما نجم عنها من آثار سعيًا للبحث عن مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار، والذي يعود بالأساس لعدة جوانب جراء تذبذب التجارة الخارجية، وذلك بصياغة نموذج قياسي بصيغة (ARDL) واستخدامه؛ نظراً لصغر حجم عينة الدراسة واحتوائها على متغيرين مفسرين فقط، هما الصادرات والواردات.

<sup>1</sup> سعاد بوزيدي، دليلة طالب، أثر تغير سعر الفائدة وعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي-دراسة قياسية حالة الجزائر.-، المجلد 05، العدد 03، 2017.

<sup>2</sup> بوعلام مولاي، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005.

<sup>3</sup> شريف غياط، جمال مساعدية، مدى تأثير سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات " دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017)"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 07، العدد 02، 2021.

وتوصلت الدراسة من خلال الاختبارات القياسية التي تمت على النموذج، إلى أن هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، مع وجود علاقة أخرى قصيرة الاجل، أما فيما يخص المعنوية الجزئية، فقد كانت في تأثير الواردات في سعر الصرف في الاجل القصير، والارتباط بين سعر الصرف والواردات في هذا الاجل كان سلبيا، وبالتالي فإن النموذج مقبول احصائيا، وذلك لعدم وجود مشاكل بواقى النموذج، كما أن له معنوية كلية، وقوته التفسيرية عالية جدا 98%، وبالنسبة للاستقرار الهيكلي، فإن النموذج كان مستقرا عبر الزمن، ما يفيد صلاحه للتنبؤ.

**10- عقبي (2021)<sup>1</sup>**، هدفت هذه الدراسة لقياس وتحليل مدى استجابة سعر صرف الدينار الجزائري للتغيرات في كل من الناتج الداخلي الخام، العرض النقدي بمفهومه الواسع والتضخم بتغطية للفترة 1990-2017 بالاستعانة بأداة للقياس تتمثل في برنامج Eviews08 عند درجة ثقة 95% ولقد توصلنا إلى ان سعر صرف الدينار الجزائري لا يتأثر بأي من المتغيرات المختارة خلال فترة الدراسة ونتيجة لطبيعة النموذج المتوصل إليه فقد توصلنا إلى أن الناتج الداخلي الخام يتأثر بسعر الصرف بفترة إبطاء أولي وبالعرض النقدي بمفهومه الواسع بفترة إبطاء أولي وتربطه بهما علاقة طردية وهو ما يتوافق وطبيعة الاقتصاد محل الدراسة.

**11- محفوظ وبن معزوز (2021)<sup>2</sup>**، هدفت هذه الورقة إلى تقدير مسار طويل الاجل لسعر الصرف التوازني للدينار الجزائري للفترة الممتدة من 1986 إلى 2019 وهذا باستخدام طريقة التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وبينت النتائج أن سعر الصرف الحقيقي التوازني يتغير بمرور الوقت في الجزائر، وأن سلوكه على المدى الطويل يمكن تفسيره من خلال ان كل زيادة في أسعار النفط ودرجة الانفتاح التجاري ب 1% سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري ب 0.1945%، 0.7585% على التوالي، أما الزيادة في حجم الفروق الإنتاجية وسعر الصرف الموازي بنسبة 1% ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني ب 0.5275% و 0.1625%. كما أظهرت النتائج أن تصحيح اختلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عن مستواه التوازني يكون خلال أجل أقصاه 4 أشهر و 18 يوم، وأنه منذ نهاية 2003 بقي سعر الصرف الفعلي قريب من مستواه التوازني في ظل وجود انحرافات بسيطة.

<sup>1</sup> عقبي لخضر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2017، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد 01، 2021.

<sup>2</sup> محفوظ بشري، بن معزوز محمد زكرياء، تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري خلال الفترة (1986-2019): مقارنة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

**12- بولطيف ورحالي (2022)<sup>1</sup>**، هدفت دراستيهما إلى قياس وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بينهما باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وأظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات البحث.

**13- بورحلي (2018 – 2019)<sup>2</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري المحققة للتوازنات الاقتصادية الكلية، ثم تقدير أثر انحرافه على النمو الاقتصادي للفترة (1980-2016) وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يضم مجموعة من المحددات الاقتصادية المفسرة له. وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري يتحدد وفق أساسيات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في: أسعار النفط الحقيقية، التضخم، الانفتاح التجاري والفروق الانتاجية. بحيث هناك علاقة توازنية طردية في المدى الطويل بين سعر ال صرف ال توازني وأسعار البترول الحقيقية، وعلاقة عكسية مع كل من: الت ضخم، الفروق الانتاجية والانفتاح التجاري. كما أن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني لا يؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى عقم الجهاز الانتاجي في ظل التركيز الشديد على صادرات المحروقات.

**14- بن الزاوي (2009)<sup>3</sup>**، أشارت التقارير المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي الخاصة بتقييم سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار قرب هذا الأخير من مستوياته التوازني الأمر الذي أكده بنك الجزائر. في هذا الإطار سنحاول من خلال هذه الورقة إلقاء الضوء على مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر من خلال معرفة محدداته الأساسية، انطلاقاً من بعض الدراسات التطبيقية الحديثة في هذا المجال، وذلك في محاولة منا لتقديم صورة حول مدى ملائمة مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر.

**15- موساوي (2018)<sup>4</sup>**، يندرج مضمون هذه الورقة البحثية ضمن السياسات الاقتصادية الكلية وتحديدًا في جانب الاقتصاد الدولي، حيث يهدف إلى دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، من خلال تقدير قيمته التوازنية خلال الفترة (1980-2014)، وذلك بناء نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، ولقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها أن الانفتاح التجاري يعتبر أبرز المتغيرات المؤثرة على

<sup>1</sup> بولطيف بلال، رحالي بلقاسم، دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 01، 2022.

<sup>2</sup> بورحلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2018-2019.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 17، 2009.

<sup>4</sup> موساوي وردة، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2018.

سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خاصة على المدى المتوسط والطويل، يليه الاستهلاك الحكومي وبدرجة أقل التبادل التجاري.

**16- مخنان عقبة وأميرة (2017)<sup>1</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وتقييمها. من خلال تقدير نموذج لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف. ومن بين المتغيرات المفسرة التي تم استخدامها في الدراسة نجد الصادرات، الواردات، سعر الفائدة، معدل التضخم، الناتج المحلي الخام.

وقد استخدمنا في تقدير النموذج التحليل الإحصائي باستعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات إحصائياً، وذلك بالاعتماد على برنامج معالج الجداول Excel 2007 والبرنامج الإحصائي Eviews 9، حيث استخلصنا من الدراسة ان الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، مما تدى الى تحفيز السوق الموازي للصرف.

وقد توصلت الدراسة الى أن المتغيرات السابقة لها معنوية اقتصادية وإحصائية مجتمعة، حيث المتغير المستقل والممثل في الواردات لم تكن معنوية إحصائية لكن اظهر أن له دلالة مع باقي المتغيرات المفسرة مجتمعة، مع وجود ارتباطات قوية بين بعض المتغيرات المستقلة بالأخص الصادرات، الواردات والناتج المحلي الخام.

**17- المراهي (2015-2016)<sup>2</sup>**، توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرة سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي: العرض النقدي والدخل الحقيقي في الجزائر. وهذا ما يتوافق مع النموذج النقدي الأساسي الذي يقر بأن هناك علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، رغم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرة سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي بالجزائر في إطار النموذج النقدي الأساسي، إلا أنه لا توجد علاقات تأثير وتأثر بين هذه المتغيرات، وهذا ربما قد يرجع إلى ضعف الطريقة المستعملة في اختبار واستخراج هذه العلاقات. توصلنا من خلال هذا النموذج النقدي الأساسي ان سعر الصرف التوازني يتحدد بمتغيرات نقدية وحقيقية.

<sup>1</sup> عقبة مخنان، أميرة مخنان، قياس وتقييم محددات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2014) – دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد 02، 2017.

<sup>2</sup> المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015-2016.

**18- بن زاير وبنو (2018)<sup>1</sup>**، هدفت هذه الورقة إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، ومن أجل ذلك استخدمت طريقة التكامل المتزامن من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة في الأجل الطويل بين سعر الصرف الحقيقي التوازني ومحدداته.

**19- بن الزاوي ونعمون (2012)<sup>2</sup>**، يتناول هذا البحث دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لإنشاء رقما قياسيا للقيمة التوازنية في الجزائر خلال الفترة 1970-2007 وذلك حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، كما يحاول بناء نموذج قياسي يضم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، ثم يقوم بدراسة العلاقة السببية بين هذا الانحراف والنمو الاقتصادي.

**20- مزيان (2020 - 2021)<sup>3</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وتقييمها، من خلال تقدير نموذج لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف، ومن بين المتغيرات المفسرة التي تم استخدامها في الدراسة نجد الصادرات، الواردات، سعر الفائدة، معدل التضخم، الناتج المحلي الخام.

وقد استخدمنا في تقدير النموذج التحليل الإحصائي باستعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد الاختبار الفرضيات إحصائيا، وذلك بالاعتماد على برنامج معالج الجداول Excel2007 وبرنامج الإحصائي Eviews9، حيث استخلصنا من الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال في القنوات المصرفية و التي حالت دون تحقيق توازن بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية، مما أدى على تخفيف السوق الموازي للصرف.

**21- غربي ونوي (2018)<sup>4</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين سعر الصرف والعرض النقدي في الجزائر، خلال الفترة ما بين 1970 و 2015، وذلك باستعمال اختبار التكامل المشترك لجواهانسن بالإضافة إلى اختبار السببية. وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف والعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بينما أثبتت نتائج اختبار السببية ل غرانجر وجود علاقة سببية تتجه من العرض النقدي نحو سعر الصرف، كما أوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن الزيادة في

<sup>1</sup> بن زاير مبارك، بنو جعفر عائشة، تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري ( دراسة قياسية 1980-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، 2018.

<sup>2</sup> بن الزاوي عبد الرزاق، نعمون إيمان، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد10، 2012.

<sup>3</sup> مزيان شمس الدين، قياس وتقييم محددات سعر الصرف لدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، 2020-2021.

<sup>4</sup> ياسين سي لخضر غربي، طه حسين نوي، نمذجة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والعرض النقدي خلال الفترة (1970-2015)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد09، العدد02، 2018.

العرض النقدي بوحدة واحدة في السنة الحالية يؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف بشكل طفيف بعد مرور سنة واحدة.

**22- يوب (2017)<sup>1</sup>**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائرية بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1970-2014 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR. النتائج تشير إلى أنه لم يتم الكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وبالمقابل نتائج التقدير بواسطة نموذج VAR أثبتت وجود علاقة سببية في اتجاه اسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، و أن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي أن الإرتفاع في أسعار النفط بـ % 1 سيؤدي الى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي.

**23- مجناح وحاشي (2019)<sup>2</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف - الدولار- على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، ARDL وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (سعر الصرف، الصادرات، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، أسعار النفط) و الناتج المحلي الحقيقي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل، ويعتبر تنوع هيكل الإنتاج والصادرات أمراً جوهرياً لنجاح سياسة سعر الصرف، وبالتالي يجب وضع استراتيجية لتنويع هيكل الإنتاج والصادرات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، و توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما الصناعة والزراعة وهذا بدوره يساعد على تخفيض معدلات التضخم و تحقيق النمو المتوازن في كافة القطاعات الاقتصادي.

**24- ضويفي وغريبي (2021)<sup>3</sup>**، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تحولات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة (1990 - 2017)، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك

<sup>1</sup> يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري-دراسة قياسية-، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 2، 2017.

<sup>2</sup> مجناح فؤاد، حاشي النوري، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف - الدولار- على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستخدام ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05، العدد 02، 2019.

<sup>3</sup> ضويفي شفيقة، غريبي أحمد، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي للدول المصدرة للبترول-دراسة حالة الجزائر 1990-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 01، 2021.

لجوهانسن، ونموذج تصحيح الخطأ، VECM وقد تم اختيار خمسة متغيرات، حيث يمثل سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري المتغير التابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في سعر البترول، معدل التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي، احتياطي الصرف، وقد نتجت عن هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في المدى القصير، وعلاقة عكسية بين سعر البترول وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في المدى الطويل، كما أظهرت النتائج أن سعر البترول يعتبر أهم المتغيرات التي تفسر التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وعليه ينبغي انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي وفك الارتباط الحالي بسعر البترول للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

**25- مانع (2018-2019)<sup>1</sup>**، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال تحليل تجريبي لدراسة العلاقة بين المتغيرين أسعار النفط وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري مع الاستعانة بـ 5 متغيرات أخرى من الاقتصاد الجزائري على علاقة بسعر صرف الدينار الجزائري، وتمثل في: الناتج الداخلي الخام، احتياطات الذهب، احتياطات العملة الصعبة، الصادرات خارج المحروقات والإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وسببية " Toda Yamamoto" على أساس بيانات سنوية للفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 إلى غاية عام 2016، وقد كانت النتائج المتوصل إليها تشير إلى أن أسعار النفط تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري وبطريقة سلبية ومعنوية حيث ينتج عن ارتفاع أسعار النفط بـ 1% انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري بـ 0,352208% والعكس، أما باقي المتغيرات الأخرى فقد خلصت الدراسة إلى أن: الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي أثر موجب على سعر صرف الدينار الجزائري، أما ل: احتياطات الذهب، احتياطات العملة الصعبة والصادرات خارج المحروقات أثر سالب على سعر صرف الدينار الجزائري، في حين توصل اختبار السببية إلى أن أسعار النفط والصادرات خارج المحروقات هما المتغيران الوحيدان اللذان يسببان التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري.

<sup>1</sup> مانع سهام، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث (ل.م.د)، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، شعبة علوم التسيير، تخصص: إدارة مصرفية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.

## المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

يتطرق هذا الفرع للدراسات السابقة الأجنبية

1- **Dan and Peter** <sup>1</sup>(2019)، كانت أسعار الصرف الحقيقية في المنطقة الانتقالية متقلبة نسبيا على مدى العقدين الماضيين، مع تباين كبير عبر البلدان ومع مرور الوقت. في معظم البلدان، كان هناك تحول بين فترة ما قبل الأزمة العالمية، عندما شهدت المنطقة ارتفاعا حقيقيا كبيرا في العملات، وفترة ما بعد الأزمة التي كانت أسعار الصرف الحقيقية خلالها في الغالب مستقرة أو في انخفاض. بشكل عام، تميل أسعار الصرف الحقيقية إلى التحرك بما يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الإنتاجية، وإن كان ذلك مع استثناءات مهمة.

2- **UDOYE** <sup>2</sup>(2009)، هدفت هذه الدراسة الى تحديد محددات سعر الصرف الحقيقي في السنوات الأخيرة في نيجيريا. وتمحورت إشكالية الدراسة حول العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي في نيجيريا ومحدداته في المدى الطويل خلال الفترة (1970-2006) وافترضت الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي للدينار ومحدداته الاقتصادية المتمثلة في؛ الانفتاح التجاري، سعر الفائدة، معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. استخدم الباحث المنهج القياسي.

توصلت الباحث إلى وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي وكل من؛ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح التجاري، حيث يؤثر الانفتاح ايجابا على سعر الصرف الحقيقي.

3- **Richard** <sup>3</sup>(2016)، درس العديد من الباحثين العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي لمختلف اقتصادات السوق. ومع ذلك، فقد تناولت دراسات قليلة ما إذا كانت هذه العلاقات قد تختلف بناء على تصنيف السوق لاقتصاد معين. فحصت هذه الدراسة التأثير على أسعار الصرف في اليابان (وكيل للاقتصادات المتقدمة) وكوريا الجنوبية(وكيل للاقتصادات الناشئة) الناتجة عن متغيرات الاقتصاد الكلي للنموذج النقدي للأسعار الثابتة بين 1 فبراير 1989 و 1 فبراير 2015. أظهرت النتائج أن عرض النقود والتضخم شكلا تأثيرا كبيرا، ولكن صغيرا، على تحركات أسعار الصرف في كوريا الجنوبية، في حين لم يكن لأي تغيير اقتصادي كلي ضمن النموذج تأثيرا كبيرا على تقلبات أسعار الصرف اليابانية.

<sup>1</sup> Dan Meshulam and Peter Sanfey; The determinants of real exchange rates in transition economies; European Bank for Reconstruction and Development; 2019.

<sup>2</sup> UDOYE RITA A, THE DETERMINANTS OF EXCHANGE RATE IN NIGERIA, Master thesis, UNIVERIST OF NIGERIA, NSUKKA, NOVEMBER, 2009.

<sup>3</sup>Richard Floyd; Econometric modeling of exchange rate determinants by market classification"An empirical analysis of japan and south korea using the sticky-price monetary theory; A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Business Administration;2016.

## المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا قد بذل في مجال البحث في موضوع سعر الصرف وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في مجال سعر الصرف، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع سعر الصرف كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأبيات النظرية والمفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، كذلك اتفقت على الدور الذي يلعبه سعر الصرف وتأثير بعض المتغيرات على سعر الصرف للدولة . في حين يتضح وجه الاختلاف في أن هذه الدراسة تختلف في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الجزائر بصفة عامة في حين ان معظم الدراسات السابقة طبقت على عدة دول، كذلك في الفترة الدراسية حيث كانت الحدود الزمنية للدراسة من 1990 الى 2021.

## خلاصة الفصل الأول:

يمثل سعر الصرف بأنه سعر عملة بصيغة عملة أخرى أو مقابل العملات الأخرى فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو أداة ربط بين مختلف الاقتصاديات، وظهرت العديد من أنواع سعر الصرف مع مرور الوقت، ولسعر الصرف وظائف متعددة من: الوظيفة التطويرية، الوظيفة القياسية والوظيفة التوزيعية. تتنوع العوامل المؤثرة في سعر الصرف بين عوامل اقتصادية قابلة للقياس، كالتضخم، سعر الفائدة، المعروض النقدي، الصادرات، الواردات، والموازنة العامة، وعوامل أخرى غير اقتصادية تبقى كعوامل كيفية، مثل الوضعية السياسية للبلد ومدى تأثرها بالحروب والاضطرابات، الإشاعات والأخبار التي يمكنها أن تؤثر في قرارات المتعاملين الاقتصاديين.

جاءت أنظمة عديدة تحاول تحديد سعر الصرف ونذكر منها نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف الوسيط، ونظام سعر الصرف المرن، ومن أجل تحديد سعر الصرف التوازني ظهرت العديد من النظريات والمقاربات والنماذج التي اختلف فيما بينها بسبب المتغيرات المفسرة لذلك نظريات عديدة، أهمها نظرية تعادل القوى الشرائية والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوى الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها في سوق دولة أخرى، ونظرية تعادل أسعار الفائدة، ونظرية كفاءة السوق ونظرية الأرصدة.

كما أشرنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوعنا، والتي جاء البعض منها باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، حيث استعملت مناهج مختلفة للبحث وفي فترات زمنية متباينة واقتصاديات مختلفة.

## الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر  
الصرف

## تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية وأهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات صلة.

يأتي الفصل التطبيقي متضمنا محاولة تهدف إلى تفسير المتغيرات المؤثرة على الظاهرة باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية وصياغة النموذج ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 1990-2021، وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مبحثين:

## المبحث الأول: تحليل سعر الصرف في الجزائر

## المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج لسعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2021

## المبحث الأول: تحليل سعر الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى ذلك انطلاقاً من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولاً إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إذ أن بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تحري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل من هذا المبحث.

## المطلب الأول: مراحل تطور سياسة سعر الصرف

## المرحلة الأولى: سياسة الصرف الموجه (1963-1986):

عرفت سياسة سعر الصرف الموجه عدة مراحل بداية بنظام الربط بعملة واحدة ثم الربط بسلة من العملات.

## أولاً: نظام الربط بعملة واحدة: (1964-1973):

وما كانت الجزائر آنذاك لتتقصد من سيادتها في ظل غياب عملة تعبر عن سيادتها من جهة وفي ظل تواصل هروب الأموال نحو الخارج بسبب الإطارات الذين كانوا يقودون التنظيم الإداري والاقتصادي في الجزائر، حيث قدرت الأموال المحولة للخارج بـ 180 مليون فرنك فرنسي شهرياً في سنة 1962 وفي شهر جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية ناهيك من التمويلات الغير بنكية، إضافة إلى الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأن التحكم كان في يد الاستعمار، وهذا ما توجب تبني نظام الرقابة على الصرف نظراً لخطورة الوضع في 1963 على كلاً من العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير مع مختلف دول العالم، هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء عملة وطنية حيث خرج الدينار الجزائري إلى الوجود سنة 1964 والذي حافظ على نفس التكافؤ مع الذهب مقارنة بالفرنك الفرنسي بـ 180 غ من الذهب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بشرى محفوظ، بن معزوز محمد زكريا، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف الجزائري: مقارنة قياسية، الملتقى الوطني الافتراضي: ديناميكيات أسعار الصرف وأثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة باتنة، سبتمبر 2021، صص 13-14.

- أمام هذه الوضعية ظهر نظام جديد للتسعير للدينار بانطلاق الخطة الرباعية الثانية إلى تحقيق هدف مزدوج:<sup>1</sup>
- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرفا المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.
  - السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

### ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986):

نظرا لاعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مكونة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف وأحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني. وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول، 1970-1973 (و تميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل... الخ) كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار. وأصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة فأصبحت الاستيرادات خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد أو لإيجارات الاستيراد، أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، وهذا ابتداء من سنة 1974 والتي شاع انتشارها خاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين.<sup>2</sup>

أمام انهيار نظام بروتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية من بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة ( الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسبانية)، وتم ذلك في 21 جانفي 1974، وهذا قصد الحفاظ على استقرار وكذا استقلالية الدينار عن أي عملة من العملات القوية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة لدينار الجزائري-، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 01، 2011، ص 123.

<sup>2</sup> المراحي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>3</sup> عبد الجليل هداجي، محمد بن سعيد، تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري، التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، ص 68.

قامت الجزائر بـ: <sup>1</sup>

- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة صدار و عوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر يكون مركز الإصدار وتسيير العملة.
- صدور قانون 86-12 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية.
- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل به انطلاقا من مارس 1987.

## 3- الانزلاق التدريجي:

- قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.<sup>2</sup> مما أسفر عن <sup>3</sup> :
- ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% عام 1985 إلى 45.7% عام 1988.
  - قفز نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 87.16%.
  - زيادة نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث وصلت إلى 76% عام 1985 وارتفعت إلى 79%

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 8.032 دج/\$ مع نهاية 1989، وانطلاقاً من سنة 1990 و تماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دج/\$ في نهاية 1990، وقد استمر

<sup>1</sup> لقلبي الأخضر، درودري لحسن، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، 2017، ص 127.

<sup>2</sup> عبد الوهاب زنقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>3</sup> سحاب نادية، زيتوني عمار، النقود وسعر الصرف، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 08، 2017، ص 182.

هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991، حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دج/\$ بنهاية جانفي 1991، ثم 16.59 دج/\$ بنهاية شهر فيفري 1991، ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دج/\$.<sup>1</sup>

### جدول رقم (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987-1991

التعليق	دولار/دينار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4,824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4,936	نهاية 1987
-	8,032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12,1191	نهاية 1990
	15,8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16,5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17,7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22 % بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي	22,5	نهاية 1991

المصدر: زنقيلة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 33.

#### 4- التخفيض الصريح:

بحكم الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 الذي يُنهي إلى ضرورة تخفيض الدينار، قام مجلس النقد والقرض في نهاية عام 1991 باتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار ليصبح \$1 = 22 دج وذلك بغرض تحقيق ما يلي :

أ- الحصول على مساعدات مالية بعد تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

ب- قابلية تحويل الدينار الجزائري.

ت- جعل السلع الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

ث- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب.

بقي الدينار الجزائري عند القيمة التي حددها مجلس النقد والقرض مقابل الدولار الأمريكي إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 بتخفيض قيمة الدينار مرة أخرى بنسبة 40%، لكن قبل أن يطبق

<sup>1</sup> الهادي زريق، أثر أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري على معدلات التضخم - دراسة قياسية للفترة (1985-2017)، -، ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2019، ص55.

مجلس النقد والقرض هذا التخفيض قام وبدون سابق إنذار بإجراء تعديل طفيف على قيمة الدينار في حدود 10%، ليصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بعد قرار التخفيض الثاني:  $\$1 = 36$  دج.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهته تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974. وهكذا تبقى أماننا مسؤولية تبيان كذلك الخطوات التي مر عليها الدينار الجزائري خلال هذه الفترة.

#### 1- الثبيت (le fixing):

تزامنت هذه المرحلة مع قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات في أواخر 1994 كإعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وهي بمثابة نظام للتسعير يدعى بـ نظام الاجتماعات الأسبوعية Le Fixing Session في 01 أكتوبر 1994 بموجب التعليم رقم 61-94 والتيتنص على تطبيق نظام الثبيت وقد عرف هذا النظام على أنه " : تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تقنية البيع بالمزاد للعملات الصعبة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية" استهدفت تدعيم قابلية الدينار للتحويل من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق الصرف ما بين البنوك.<sup>2</sup>

إنها التعليم رقم: 61-94 لـ 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام الثبيت، ويعرف البند: المسمى أنفا بتعليمات ( instruction) "هو تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية"، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف بنك الجزائر.

عند افتتاح كل حصة، بنك الجزائر يعلن عن سعر الصرف سقفية (يساوي دائما لسعر إقفا لا الحصة السابقة)، والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف . على أساس هذا التعريف، كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراءه وبسعر الصرف المطلوب. ممثل بنك الجزائر يسجل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر. في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يغلق به سيكون أدنى من بين الأسعار المعروضة. في حالة ما إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة

<sup>1</sup> سهام مانع، مرجع سبق ذكره، ص 101.

<sup>2</sup> زهرة سيدامر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

دورات سواء: يعيد بنك الجزائر تعديل العرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعيد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازن. هذا النظام تم إلغائه واستبداله بنظام السوق بين البنوك للصرف في سبتمبر 1995.<sup>1</sup>

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك (1996- إلى يومنا هذا):

كان نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، أن إلا عرض العملات بقي حكرًا على بنك الجزائر فكان من لا بد ترك السوق الصرف البنينية في تحديد قيمة الدينار، وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيماننا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف أصدر بنك الجزائر في 23 / 12 / 1995 / لائحة رقم 08 - 95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة،<sup>1</sup> حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابلا لدينار الجزائري، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية.<sup>2</sup>

وتنقسم هذه السوق إلى سوقين:<sup>3</sup>

1- سوق الصرف الفوري: حيث فيه تتم عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادلات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية.

2- سوق الصرف الآجل: تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في أجل مستقبلي ويكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق.

كما يجب الإشارة إلى أن سوق الصرف ليس له مكان محدد، وبالتالي فإن المتعاملين يستخدمون وسائل اتصال مختلفة مثل: الهاتف، التيلكس والأنظمة الالكترونية وذلك من أجل معالجة عمليات الصرف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل، وهذا ما يبين أنه سوف يعمل باستمرار وذلك أن العمليات تجري كل يوم.

<sup>1</sup> بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جوان 2005، ص 50.

<sup>2</sup> عبد العزيز برنة، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزلوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2007 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 3، 2011، ص 14.

وتم إنشاء في بداية 1996 سوق ما بين البنوك لعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهم، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وذلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف. والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996<sup>1</sup>. وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية:<sup>2</sup>

- بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.

<sup>1</sup> علي بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004، ص 1.

<sup>2</sup> محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 235.

## المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج لسعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2021

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، وبناءً على الدراسات النظرية والتجريبية التي تم تقديمها في الفصل الأول، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند طبيعة العلاقة بين المتغير التابع المراد دراسته وأهم المتغيرات المستقلة والمفسرة له.

### المطلب الأول: بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من المتغيرات المفسرة لسلوك سعر الصرف، وحتى يكون النموذج أكثر دقة وواقعية وشمولاً تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	لوغاريتم سعر الصرف	Lex	موقع البنك الدولي <a href="https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria">https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria</a>
	الدينار مقابل الدولار		
المتغيرات المستقلة	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي	lGdp	موقع البنك الدولي <a href="https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria">https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria</a>
	بالمليار دج		
	لوغاريتم المعروض النقدي	lM2	موقع البنك الدولي <a href="https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria">https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria</a>
	بالمليار دج		
	لوغاريتم أسعار النفط	LOil	<a href="https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960">https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960</a>
دولار للبرميل			
لوغاريتم الانفتاح التجاري	LOpen	موقع البنك الدولي <a href="https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria">https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria</a>	
بالمليار دج			

المصدر: من اعداد الطلبة

حيث:

EX: سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (المتغير التابع).

**M2:** المعروض النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

**Open:** الانفتاح التجاري

**Gdp:** الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

**Oil:** أسعار النفط دولار للبرميل.

كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصياغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها الطريقة المناسبة، لها إيجابيات منها: إزالة الاتجاه الأسي للمتغير، أي الاتجاهات الحادة، وكذلك منها تحويل صياغة النموذج إلى الصياغة الخطية إذا إن النموذج في صياغته الأصلية غير خطية<sup>1</sup>، وبعد عدة محاولات من اختبار أهم صياغة للنماذج فقد تبين أفضلية الصياغة اللوغاريتمية ما هو موضح فيما يلي:

$$LEX=f(LM2,LOpen,LGdp,LOil)$$

ثانيا: التعريف بالمتغيرات

وفيما يلي شرح مفصل للمتغيرات وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

- سعر الصرف (EX):

يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

- المعروض النقدي (M2):

المعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.

<sup>1</sup> دحماني محمد ادروش: إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرعاقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013-2012، ص253.

- الانفتاح التجاري (Open):<sup>1</sup>

يقصد به درجة انفتاح الدولة للخارج، ويمثل المرآة العاكسة للتجارة الخارجية، وهنا كالعديد من المؤشرات التي تقيس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدولة من أهمها مؤشر الانفتاح التجاري الذي يقيس مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية، وبالتالي درجة خضوعه إلى التضخم العالمي المستورد عبر التبادلات الخارجية. ويعبر عن درجة الانفتاح التجاري بالعلاقة التالية:

الصادرات والواردات من السلع والخدمات .

$$\frac{\text{الصادرات والواردات من السلع والخدمات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} = \text{الانفتاح التجاري}$$

## - الناتج الإجمالي المحلي (Gdp):

وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

## - أسعار النفط (Oil):

يتم تعريف سعر النفط الخام أوبك بما يسمى سعر سلة أوبك (المرجع). هذه السلة هي متوسط أسعار لمزيج النفط، التي يتم إنتاجها من قبل أعضاء منظمة أوبك. بعض من هذه المزيج من النفط هي، على سبيل المثال: صحاري بلند من الجزائر، البصرة الخفيف من العراق، العربي الخفيف من المملكة العربية السعودية، 17 BCF من فنزويلا، الخ.<sup>2</sup>

## ثالثا: التعريف بالنموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل (1997-2001) Pesaran, et al، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتنوع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق

<sup>1</sup> مسعودي حسام، بن النوي رياض، محددات سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيها بالاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2017-2018، ص48.

<sup>2</sup> يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري-دراسة قياسية-، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 2، 2017، ص61.

وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل،<sup>1</sup>

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها و يرى pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$  او متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ <sup>2</sup>

كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقاً من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى.<sup>3</sup>

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل (1997-2001) Pesaran, et al، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمت) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل،<sup>4</sup>

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها و يرى pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت

<sup>1</sup> بورنان بوزيد، رزيق كمال، قياس أثر سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990 باستخدام نموذج ARDL، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص.85.

<sup>2</sup> زدون جمال، محددات الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 2013/1980، المجلد 1، العدد 1، 2015، ص.138.

<sup>3</sup> بولطيف بلال، رحالي بالقاسم، دراسة قياسية لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2018/1990 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، المجلد 16، العدد 1، 2022، ص.448.

<sup>4</sup> بورنان بوزيد، رزيق كمال، قياس أثر سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990 باستخدام نموذج ARDL، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص.85.

مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$  او متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ <sup>1</sup>

كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقاً من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى.<sup>2</sup>

#### رابعاً: تطور سعر الصرف في الجزائر:

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب إن يعرف انتعاشاً، وبالتالي فان سعر الصرف يبقى من المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر.<sup>3</sup>

والجدول و المنحنى التالي يوضحان ذلك:

<sup>1</sup> زدون جمال ، محددات الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980/2013، المجلد 1 ، العدد1، 2015 ، ص138.

<sup>2</sup> بولطيف بلال ، رحالي بالقاسم ، دراسة قياسية لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990/2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، المجلد16 ، العدد1، 2022، ص448.

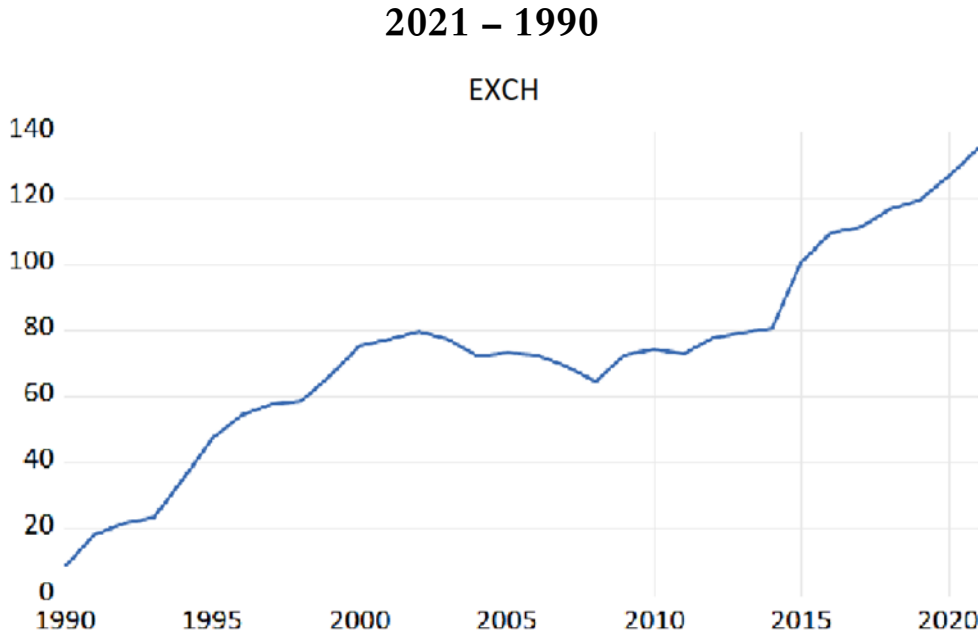
<sup>3</sup> مجناح فؤاد، حاشي النوري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

## الجدول رقم (03): يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر 1990-2021

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	8.957508333	2006	72.64661667
1991	18.472875	2007	69.2924
1992	21.836075	2008	64.5828
1993	23.34540667	2009	72.64741667
1994	35.05850083	2010	74.38598333
1995	47.66272667	2011	72.93788333
1996	54.74893333	2012	77.53596667
1997	57.70735	2013	79.3684
1998	58.73895833	2014	80.57901667
1999	66.573875	2015	100.6914333
2000	75.25979167	2016	109.4430667
2001	77.21502083	2017	110.9730167
2002	79.6819	2018	116.5937917
2003	77.394975	2019	119.3535583
2004	72.06065	2020	126.7768
2005	73.27630833	2021	135.0640583

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات تقارير البنك الدولي

شكل رقم (02): منحنى تطور سعر صرف الدينار الجزائري



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews12

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى تطور سعر الصرف في سنتي 1990-1996 بسبب تعويم العملة (الدينار مقابل الدولار) و التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وفي سنة 1998-2014 شهدت انخفاض وسعر الصرف بسبب كلا من رفع الأجور في سنة 2008 حيث أدى و تخفيض قيمة العملة في 2014، وفي سنة 2015-2018 شيدت ارتفاع في سعر الصرف بسبب انخفاض معدل التضخم، أن تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 10.1 في المائة عام، 2004 ولقد انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1.7 في المائة خلال عام 2005. حيث سجلت الجزائر في عام 2001 انخفاضا يتراوح بين هذا الانخفاض بين 02 في المائة بنسبة لدينار الجزائر. وتميزت السنة 2002 بتراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار بنسبة 3.19 في المائة، حيث شيدت ارتفاع في عام 2006 قيمة الدينار الجزائري بنسبة 10.8 في المائة مقابل الدولار وبنسبة اقل 9.5 مقابل اليورو، ثم شيدت ارتفاع في سنة 2000-2006 بنسبة بلغت حوالي 4 في المائة إلى 32.5 في المائة، قد ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 4.62 في المائة وكان قد شيد ارتفاع في حوالي 10 و 15 بالمائة خلال الفترة، 2003-2007 وتميزت سنة 2007 الجزائر ارتفاعا في عملتها مقابل الدولار، وفي سنة 2019-2021 انخفاض معدل وارتفاع سعر الصرف بسبب كوفيد 19 الذي إصابه العالم واثرت تأثير كبير على اقتصاد الجزائر.

**المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك**

سوف يتم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة واختبار وجود علاقة التكامل المشترك، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

**أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة**

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية: فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية. وذلك عند مستوى 5% معنوية، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

**الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (اختبار ADF)**

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<b>At Level</b>						
		LEX	LGDP	LM2	LOIL	LOPEN
With Constant	t-Statistic	-6.0697	-0.3574	-2.8773	-1.1190	2.4614
	Prob.	0.0000	0.9046	0.0596	0.6955	0.9999
		***	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0866	-1.2416	-0.1524	-1.9571	0.4004
	Prob.	0.5279	0.8836	0.9913	0.6009	0.9984
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.3853	5.6868	2.7185	0.5095	3.3329
	Prob.	0.9947	1.0000	0.9976	0.8201	0.9995
		n0	n0	n0	n0	n0
<b>At First Difference</b>						
		d(LEX)	d(LGDP)	d(LM2)	d(LOIL)	d(LOPEN)
With Constant	t-Statistic	-6.4049	-4.1040	-4.1730	-5.0027	-4.1994
	Prob.	0.0000	0.0034	0.0029	0.0003	0.0027
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1516	-4.0867	-5.0211	-4.8811	-6.0844
	Prob.	0.0001	0.0162	0.0017	0.0026	0.0001
		***	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8804	-1.1786	-2.0110	-4.9812	-3.8102
	Prob.	0.0000	0.2122	0.0441	0.0000	0.0004
		***	n0	**	***	***

**Notes:**

- a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant
- b: Lag Length based on SIC
- c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**

Dr. Imadeddin AlMosabbeh  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

**المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12**

من خلال الجدول اختبار ADF لسلاسل الزمنية يتضح أن المتغيرات (سعر الصرف، الناتج الإجمالي المحلي، المعروض النقدي، أسعار النفط، الانفتاح التجاري) مستقرة من الفرق الأول فهي متكاملة من الدرجة

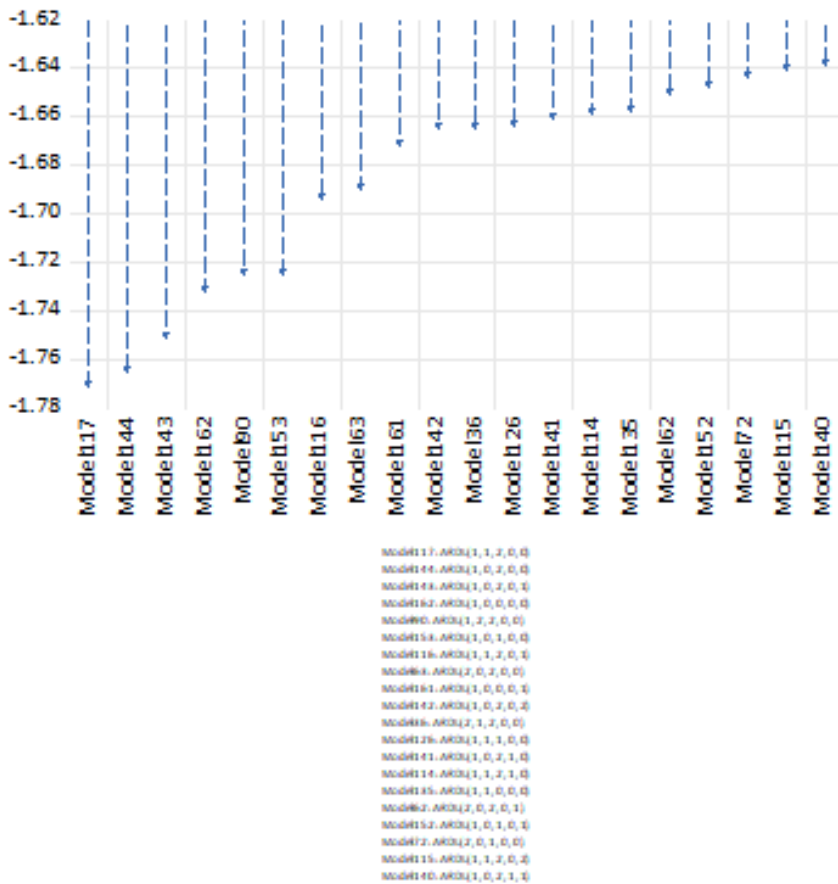
الاولى  $I(1)$ ، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

تحديد فترات الابطاء المناسبة لنموذج ARDL:

ولإختيار فترة الإبطاء المثلى تم الإعتماد على معيار Akaike وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على Eviews12

يظهر من الشكل أن فترة الابطاء الأنسب هي  $ARDL(1,1,2,0,0)$  أي فترة واحدة لكل من سعر الصرف والنتاج الإجمالي المحلي وفترتين للمعروض النقدي.

تقدير نموذج ARDL:

## يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار نموذج ARDL:

## جدول رقم (05): نتائج اختبار نموذج ARDL

Dependent Variable: LEX  
 Method: ARDL  
 Date: 04/23/23 Time: 20:51  
 Sample (adjusted): 1992 2021  
 Included observations: 30 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)  
 Model selection method: Schwarz criterion (SIC)  
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGDP LM2 LOIL LOPEN  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 162  
 Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEX(-1)	0.728022	0.078262	9.302329	0.0000
LGDP	0.145384	0.852312	0.170577	0.8662
LGDP(-1)	-1.293259	0.793320	-1.630185	0.1180
LM2	-0.115548	0.212081	-0.544830	0.5916
LM2(-1)	-0.012115	0.267359	-0.045315	0.9643
LM2(-2)	0.458677	0.201505	2.276258	0.0334
LOIL	-0.106992	0.053102	-2.014827	0.0569
LOPEN	-0.266495	0.184110	-1.447473	0.1625
C	9.714785	4.310217	2.253897	0.0350
R-squared	0.979625	Mean dependent var	4.264904	
Adjusted R-squared	0.971864	S.D. dependent var	0.427143	
S.E. of regression	0.071648	Akaike info criterion	-2.190768	
Sum squared resid	0.107803	Schwarz criterion	-1.770409	
Log likelihood	41.86152	Hannan-Quinn criter.	-2.056292	
F-statistic	126.2122	Durbin-Watson stat	1.995957	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0.971864 وهي قريبة من الواحد بحيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 97.18% من سعر الصرف مما يدل على أنه هنالك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. أما الباقي 2.2136% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن اختبار فيشر معنوي، مما يدل على وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ويمكن القول ان للنموذج معنوية إحصائية جيدة.

## اختبار التكامل باستعمال منهج الحدود (BOUNDS TEST):

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يعني وجود تكامل مشترك بين الذي يحدد سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له، حيث تم الاعتماد على اختبار BOUNDS TEST الذي يحدد القيم العليا والدنيا للإحصاء بعد وضع الفرضية الصفرية (أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل الفرضية البديلة (أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة تكامل مشترك والعكس صحيح.

## الجدول رقم (06): اختبار الحدود وجذر الوحدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.291153	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

## المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الناتج الإجمالي المحلي، المعروض النقدي، أسعار النفط، الانفتاح التجاري) والمتغير التابع سعر الصرف.

## المطلب الثالث: تطبيق نموذج ARDL:

لغرض اختبار فرضية البحث وبالاعتماد على الأدبيات في هذا الموضوع تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره من كل Pesaran و Shin (1999) و Pesaran وآخرين.<sup>1</sup> في حالة تكون نتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى  $I(1)$  و  $I(0)$  على أن لا تكون متغيرات الدراسة من الدرجة الثاني  $I(2)$  بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى.<sup>2</sup> ويتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها:<sup>3</sup>

- أن استخدامه يساعد عمى تقدير نتائج الأجمين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.
  - المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، إضافة إلى أنه يساعد على التخلص من المشكلات المرتبطة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
- كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى.

## أولا: تقدير علاقة المدى الطويل:

بما أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف وبقية المتغيرات المفسرة الأخرى في المدى الطويل، نقوم بقياس العلاقة في المدى الطويل الاجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير هذه المعلمات في الاجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> فؤاد مجناح، حاشي النوري، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف- الدولار- على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ب0 استخدام ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 14.

<sup>2</sup> سي محمد كمال، عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 10، 2016، ص 38.

<sup>3</sup> بلال بولطيف، رحالي بلقاسم، دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص 448.

## الجدول رقم (07): نتائج تقدير معلمات النموذج

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	-4.220477	1.951073	-2.163157	0.0422
LM2	1.217064	0.433406	2.808139	0.0105
LOIL	-0.393384	0.158393	-2.483590	0.0215
LOPEN	-0.979841	0.741335	-1.321725	0.2005
C	35.71907	15.12378	2.361782	0.0279

$$EC = LEX - (-4.2205*LGDP + 1.2171*LM2 - 0.3934*LOIL - 0.9798*LOPEN + 35.7191)$$

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

## 1- الناتج الإجمالي المحلي:

فقد جاء أثر الناتج الإجمالي المحلي على سعر الصرف عكسي ومعنوي، أي كلما زاد الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 1% انخفض سعر الصرف بنسبة 4.22% وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بحيث أن تراجع مستوى الإنتاج المحلي يزيد من تكلفة الاستيراد وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

## 2- المعروض النقدي:

بالنسبة لأثر المعروض النقدي على سعر الصرف فقد جاء طردي ومعنوي، أي كلما زاد المعروض النقدي 1% زاد سعر الصرف بنسبة 1.21% وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الخارجية. وبالتالي ينخفض الطلب عليها جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج، الأمر الذي يساعد على ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

## 3- أسعار النفط:

جاء أثر أسعار النفط على سعر الصرف عكسية ومعنوية، أي كلما زاد سعر النفط 1% انخفض سعر الصرف بنسبة 0.39% وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، ويدل على أن سعر الصرف الجزائري يستجيب للصدمات النفطية التي يتعرض لها، ومرد ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على تصدير سلعة وحيدة (المحروقات) واستيراد أغلبية السلع.

## 4- الانفتاح التجاري:

جاء أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف عكسية وغير معنوية، أي كلما زاد الانفتاح التجاري 1% انخفض سعر الصرف بنسبة 0.97% وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، بحيث أن ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي في ظل ضعف الإنتاجية المحلية والمنافسة سيترتب عنه زيادة الطلب على الواردات على حساب الصادرات وبالتالي استنزاف لاحتياطي الصرف الأجنبي وهذا ما يخفض من قيمة العملة.

ثانياً: تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

أما في ما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ  $ECM(-1)$  فقد ظهرت المعلمة  $(\lambda = -0.27)$  سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، و آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة  $\lambda$  تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ.

## جدول رقم (08): نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

ARDL Error Correction Regression  
Dependent Variable: D(LX)  
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0, 0)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Date: 04/27/23 Time: 23:44  
Sample: 1990 2021  
Included observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP)	0.145384	0.518276	0.280516	0.7818
D(LM2)	-0.115548	0.133692	-0.864282	0.3972
D(LM2(-1))	-0.458677	0.162696	-2.819226	0.0103
CointEq(-1)*	-0.271978	0.034656	-7.848020	0.0000
R-squared	0.657836	Mean dependent var		0.066315
Adjusted R-squared	0.618355	S.D. dependent var		0.104232
S.E. of regression	0.064392	Akaike info criterion		-2.524102
Sum squared resid	0.107803	Schwarz criterion		-2.337275
Log likelihood	41.86152	Hannan-Quinn criter.		-2.464334
Durbin-Watson stat	1.995957			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

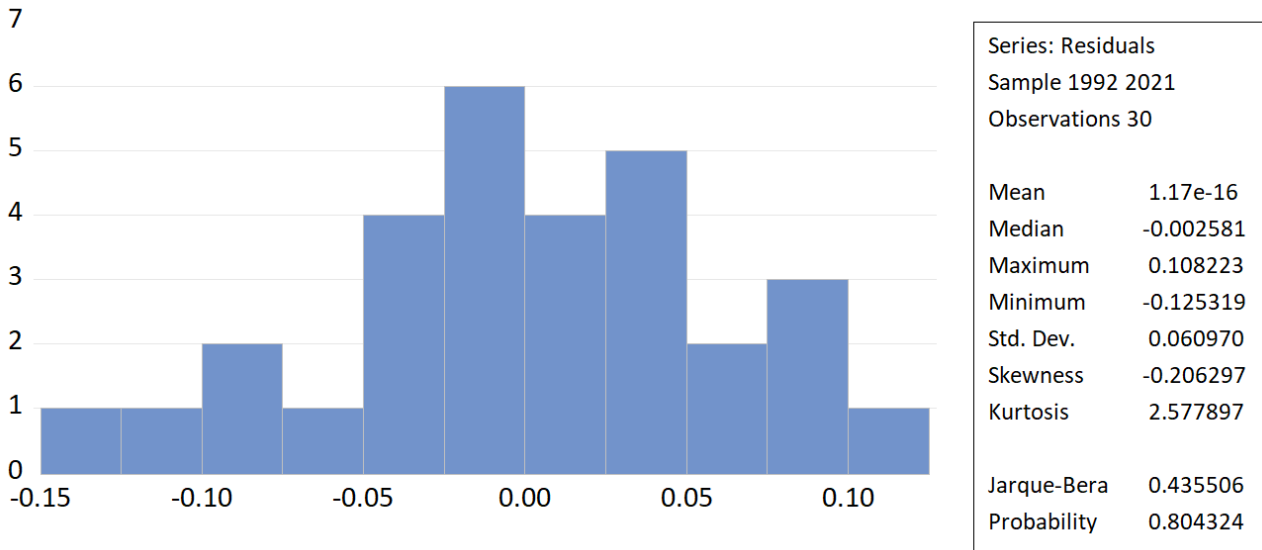
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معنوية المتغيرات توضح لنا قبول معنوية المعروض النقدي بحيث أن الاحتمال المقابل لها لأن احتمالها أقل من 5% (Prob=0.01)، وعد قبول معنوية الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن احتمالها أكبر من 5% (Prob=0.78)، وهذا ما يؤكد عدم تأثير الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في المدى القصير.

### ثالثاً: التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لإختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي:  $H_0$ ):

#### الشكل رقم (04): التوزيع الطبيعي للأخطاء



#### المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية لـ Jarque-Bera test 0.804، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% أي أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعاً: اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطاً ذاتياً بينها نظراً لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلباً على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch - Gofry Serial Correlation LM test) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي:  $H_0$ )

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.081124	Prob. F(2,19)	0.1523
Obs*R-squared	5.390989	Prob. Chi-Square(2)	0.0675

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية لـ F-statistic 0.15، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

خامساً: اختبار ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقاً له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزاً في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار ARCH:

## الجدول رقم (10): اختبار ثبات التباين للأخطاء

## Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.073986	Prob. F(2,25)	0.9289
Obs*R-squared	0.164753	Prob. Chi-Square(2)	0.9209

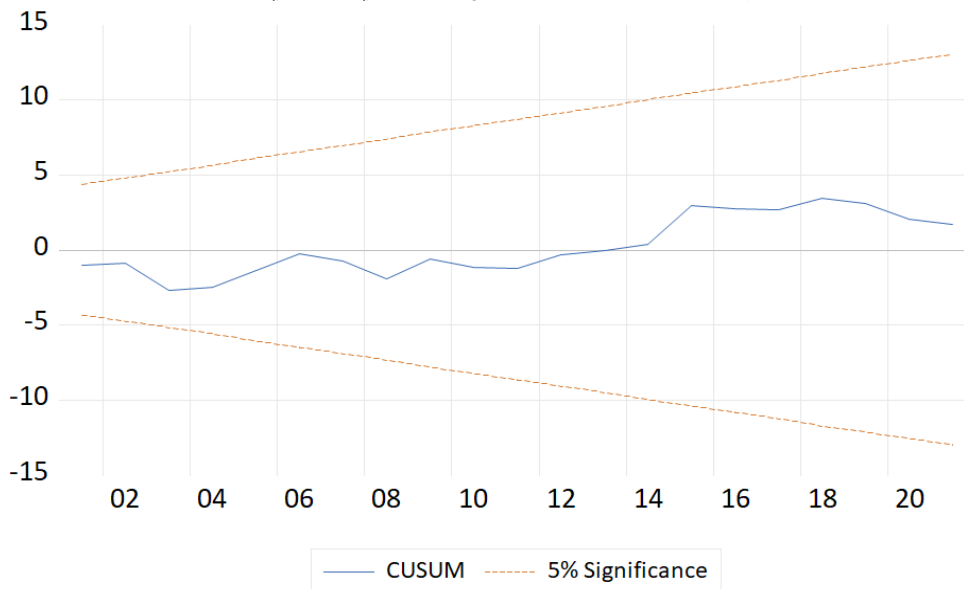
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews12

وكما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيم الاحتمالية P-values لكل من F-Statistic و Chi - Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقى التقدير ذات تباين متجانس.

## سادسا: اختبار استقرار النموذج (stability test)

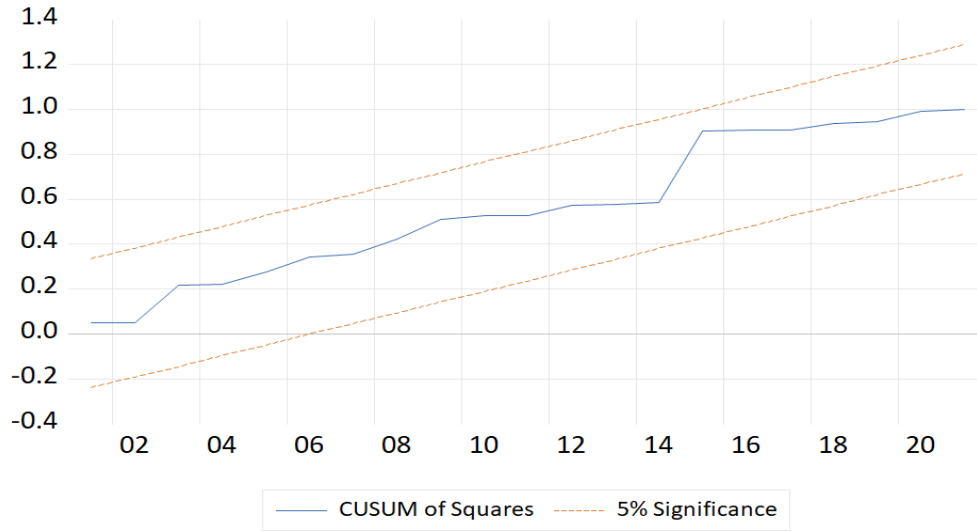
للتأكد من خلو بيانات هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعاوذة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعاوذة (CUSUM of Squares)

## الشكل رقم (05): اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعاوذة CUSUM



المصدر: بالاعتماد على الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

## الشكل رقم (06): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM OF SUQUARES



المصدر: بالاعتماد على الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 نقبل باستقرارية النموذج.

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لمراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر، ثم قمنا بدراسة قياسية حيث بتعرفنا على متغيرات الدراسة والتي تمثلت في: الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، أسعار النفط، الانفتاح التجاري، وقمنا بتحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، ومن ثم تطرقنا الى التعرف على النموذج الذي استخدم للدراسة وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحلها اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجها غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج أن إحصائية فيشر  $F$  أكبر من قيمة الحد العلوي أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

كما خلصت دراسة العلاقات بين المتغيرات إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والمعروض النقدي، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف وكل من: الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، الانفتاح التجاري.

خاتمة

## خاتمة عامة:

يعبر سعر الصرف على عدد وحدات عملة ما، والتي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وإن موضوع سعر الصرف هو بمثابة موضوع الساعة، فهو يعتبر أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات، ويعتبر أيضا من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما لو من آثار على مختلف المؤشرات الإقتصادية. وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف. لذلك حاول الكثير من الإقتصاديين من تحديد أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف والتي اختلفت من دولة الى أخرى.

ولقد حاولنا في هذه الدراسة التي هي بعنوان " النمذجة القياسية لسعر الصرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2021" ومعرفة المتغيرات الأساسية المؤثرة او المحددة لسعر الصرف في الجزائر، وذلك لما توفر لنا من معطيات إحصائية واقتصادية.

ومن خلال ما سبق، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وأفاق البحث.

### 1- نتائج اختبار الفرضية:

- لقد تم وضع فرضيتان أساسيتان، ومن خلال معالجة البحث تم التوصل إلى ما يلي:
- فيما يخص الفرضية الأولى: من خلال الدراسة القياسية، وعند إجراء اختبار حدود وجذر الوحدة تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومنه الفرضية صحيحة.
  - أما بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تنص على تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف فقد تم التأكد من صحتها، حيث أثبتت الدراسة أن كل زيادة ب 1% في قيمة Open، Oil، Gdp ستؤدي إلى إنخفاض سعر الصرف بنسبة 4.22%، 0.39%، 0.97% على التوالي.
- أما زيادة بنسبة 1% ستؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف بنسبة 1.21%.

### 2- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة القياسية لمعرفة العوامل المؤثرة أو المحددة لسعر الصرف في الجزائر، استخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL، من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

## خاتمة

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة مقابل عملات الدول الأخرى، وهو أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم.
- وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة وسعر الصرف.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل إقتصادية كعرض النقود وأسعار النفط وأسعار الفائدة وحالة الميزان المدفوعات والموازنة العامة، وهناك عوامل غير إقتصادية كعدم الإستقرار السياسي والإشاعات.
- فقد جاء أثر الناتج الإجمالي المحلي على سعر الصرف عكسي و معنوي، أي كلما زاد الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 1% انخفض سعر الصرف بنسبة 4.22 % وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادية.
- بالنسبة لأثر المعروض النقدي على سعر الصرف فقد جاء طردي ومعنوي، أي كلما زاد المعروض النقدي 1% زاد سعر الصرف بنسبة 1.21% وهذا ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية.
- جاء أثر أسعار النفط على سعر الصرف عكسية ومعنوية، أي كلما زاد سعر النفط 1% انخفض سعر الصرف بنسبة 0.39% وهذا ما يتماشى مع النظرية الإقتصادية.
- جاء أثر الإنفتاح التجاري على سعر الصرف عكسية وغير معنوية، أي كلما زاد الإنفتاح التجاري 1% انخفض سعر الصرف بنسبة 0.97% وهذا ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية.

### 3- التوصيات:

- الإهتمام أكثر بإدارة أسعار الصرف في الجزائر.
- القيام بدراسات وأبحاث مقارنة بين الجزائر والدول المتقدمة لمعرفة أوجه الاختلاف.
- العمل على بناء إقتصاد قائم على التنوع في الصادرات.
- تشجيع القطاع الصناعي والزراعي.
- السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف.

### 4- أفاق الدراسة:

- دور سعر الصرف في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.
- تقلبات سعر الصرف وآثارها على تنافسية السلع الجزائرية.
- سياسة سعر الصرف وآثارها على الصادرات في الجزائر.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### الكتب:

- 1- روبا دوتاغوبتا وغيلدا فرنانديز، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وأي سرعة؟، صندوق النقد الدولي، 2006.
- 2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 3- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميشا للنشر، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2018.

### المذكرات ورسائل جامعية:

- 1- أبو بكر البشير حسين علي، أثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان"2005-2014م"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، قسم الاقتصاد التطبيقي، 2015.
- 2- بدر اوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، نظام ل.م.د. في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
- 3- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011.
- 4- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 5- بن الزلوي عبد الرازق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2007 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 3، 2011.
- 6- بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، 2017.

## قائمة المراجع

- 7- الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر) للفترة 1990-2014، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقلة، 2015-2016.
- 8- دحماني محمد ادروش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 9- دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015.
- 10- رياض أيوب خروبي، أثر تقلبات سعر الصرف على سعر السهم دراسة حالة شركة أناضول- بورصة اسطنبول 2018/02/22 إلى 2018/08/31، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية واقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2019.
- 11- سيداعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017/2018.
- 12- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، 2015-2016.
- 13- عبد الوهاب زنقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية ودولية، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، 2016.
- 14- علاء الدين عماري وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016.

## قائمة المراجع

- 15-** فاطمة الزهراء علالي وكلثوم خرووي، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة (2008-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018.
- 16-** الكوط مبارك، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2020.
- 17-** مانع سهام، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه، الطور الثالث (ل.م.د)، شعبة علوم تسيير، تخصص إدارة مصرفية، 2018-2019.
- 18-** محفوظ بشرى، بن معزوز محمد زكريا، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف الدينار الجزائري: مقارنة قياسية، الملتقى الوطني الافتراضي: ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة باتنة، سبتمبر 2021.
- 19-** المراهي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، بوهران، 2016/2015.
- 20-** مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2010-2011.
- 21-** مزيان شمس الدين، قياس وتقييم محددات سعر الصرف لدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي جامعة العربي بن مهيدي، 2021.
- 22-** مسعودي حسام، بن النوي رياض، محددات سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيها بالاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2017-2018.

## قائمة المراجع

- 23-** معمر ياسمينة، قويزي نور الهدى، دراسة قياسية لسلوك سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة ARFIMA، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2016.
- 24-** مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جوان 2005.
- 25-** الهادي زريق، أثر أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري على معدلات التضخم - دراسة قياسية للفترة (1985-2017)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إقتصاد نقدي وبنكي، 2019.

## المقالات:

- 1-** أيوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري - دراسة قياسية -، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 2، 2017.
- 2-** بريايطي حسين، زيدان محمد، خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 10، العدد 02، 2016.
- 3-** بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004.
- 4-** بولطيف بلال، رحالي بلقاسم، دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 01، 2022.
- 5-** بونوة شعيب، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج لدينار الجزائري -، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 01، 2011.
- 6-** سحاب نادية، زيتوني عمار، النقود وسعر الصرف، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 08، 2017.

## قائمة المراجع

- 7- شريف غياط، جمال مساعدي، مدى تأثير سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017)، مجلد(7)، العدد(2)، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2021.
- 8- صابرين عدنان والي، ايمان علاء كاظم، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق: حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 08، العدد 35، 2020.
- 9- صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، 2018.
- 10- عبد الجليل هداجي، محمد بن سعيد، تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري، التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03.
- 11- عبد الرحمان علي الجيلالي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، سبتمبر 2015.
- 12- كريم حمود فرج، عبد القادر نايف، خيارات ممكنة في إدارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر، العدد 31، الفصل الثاني، سنة 2015.
- 13- كمال سي محمد، عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 10، 2016.
- 14- لقليطي الأخضر، درودري لحسن، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، 2017.
- 15- مجناح فؤاد، حاشي النوري، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سعر الصرف- الدولار- على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستخدام ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05، العدد 02، 2019.
- 16- محمد طويطو، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة 1980-2018، les cahiers du CREAD، المجلد 35، العدد 02، 2019.

## قائمة المراجع

17- منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 47، العدد 04، جامعة سوهاج، 2017/10/12.

18- هند محمد عبد الحميد الدناصوري، الاحتياطي النقدي الأجنبي كمحدد أساسي في اختيار نظم سعر الصرف في مصر في الفترة 1990-2020، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13 العدد 02 أبريل 2022

19- وفاء بومدين، محمد خميسي بن رجم، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019.

### وبيوغرافيا:

1- الأستاذ الغابد، أنظمة الصرف، إدارة مالية:

<https://www.univ-constantine2.dz/facsecsg/wpcontent/uploads/sites/8/Labgestfin04.pdf>.

### محاضرات:

1- سلامية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2016-2017.

### مراجع باللغات الأجنبية

1- Dan Meshulam and Peter Sanfey; The determinants of real exchange rates in transition economies; European Bank for Reconstruction and Development; 2019.

2- Fabio canova Modelling and forecasting exchange rates with a Bayesian time-varying coefficient model; Journal of Economic Dynamics; North-Holland; Vol 17;1993.

## قائمة المراجع

3- Peter Isard; factors determining exchange rater "the roles of relative price levels; balances of payments ; interest rater and risk"; Bank for international settlements monetary and economic department; 1980.

4- Richard Floyd; Econometric modeling of exchange rate determinants by market classification"An empirical analysis of japan and south korea using the sticky-price monetary theory; A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Business Administration;2016.

5- UDOYE RITA A, THE DETERMINANTS OF EXCHANGE RATE IN NIGERIA, Master thesis, UNIVERISTY OF NIGERIA, NSUKKA, NOVEMBER, 2009.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: المؤشرات المستخدمة

	EX	GDP	M2	OIL	OPEN
1990	8.957508333	8696.1122319	343.324	22.26	0.75506615...
1991	18.472875	8591.7588342	414.745	18.62	0.7205614263
1992	21.836075	8746.4106911	544.456	18.44	0.73664389...
1993	23.34540667	8562.7360003	584.183	16.33	0.72922836...
1994	35.05850083	8485.6716715	675.928	15.53	0.72745095...
1995	47.66272667	8808.1267529	739.895	16.86	0.73732703...
1996	54.74893333	9169.259815	848.25	20.29	0.72485785...
1997	57.70735	9270.1216674	1003.14	18.86	0.75628996...
1998	58.73895833	9742.898207	1199.48	12.28	0.74004776...
1999	66.573875	10054.6711...	1366.77	17.86	0.75360098...
2000	75.25979167	10436.7486...	1559.91	27.6	0.77402075...
2001	77.21502083	10749.8510...	2403.07	23.12	0.75372486...
2002	79.6819	11351.8427...	2836.87	24.36	0.77283928...
2003	77.394975	12169.175396	3299.46	28.1	0.77523412...
2004	72.06065	12692.449938	3644.29	36.05	0.78349491...
2005	73.27630833	13441.3044...	4070.44	50.59	0.78340387...
2006	72.64661667	13669.8066...	4870.07	61	0.75233909...
2007	69.2924	14134.580087	5994.61	69.04	0.74586510...
2008	64.5828	14473.8100...	6955.97	94.1	0.74755230...
2009	72.64741667	14705.3909...	7292.69	60.86	0.71892002...
2010	74.38598333	15234.7850...	8280.74	77.38	0.70213593...
2011	72.93788333	15676.5938...	9929.19	107.46	0.65523927...
2012	77.53596667	16209.598	11015.1	109.45	0.65406125...
2013	79.3684	16663.466744	11941.5	105.87	0.64296584...
2014	80.57901667	17296.6784...	13663.9	96.29	0.64470990...
2015	100.6914333	17936.655584	13704.5	49.49	0.64443061...
2016	109.4430667	18510.6285...	13816.3	40.76	0.63705400...
2017	110.9730167	18751.266734	14974.2	52.51	0.58744884...
2018	116.5937917	18976.2819...	16636.7	69.78	0.55928975...
2019	119.3535583	19166.0447...	16510.7	64.04	0.51784341...
2020	126.7768	18188.5764...	17740	41.47	0.47231238...
2021	135.0640583	18825.1766...	19918.4	69.98	0.47123754...

